

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

العدد الرابع والعشرون   السنة التاسعة والعشرون   ديسمبر (النصف الثاني) ١٩٩٣

رأينـــا

بسم الله الرحمن الرحيم

العبور الى عام الانجاز الوطني الفلسطيني

■ يدق هذا العدد من نشرة فتح باب الذكرى التاسعة والعشرين لانطلاقة ثورتنا الفلسطينية المسلحة.. لانطلاقة حركتنا فتح.. لميلاد قوات العاصفة، التي كانت رأس الرمح المتوهج بالكفاح المسلح في عتمة ظلام ينكر وجود فلسطين وشعب فلسطين. وكانت حركتنا منذ ولادتها قبل سبعة وثلاثين عاما تشكل ضرورة تاريخية وحتمية لانبعاث الشخصية الفلسطينية المستقلة، وها نحن في هذا العام، نشاهد اكثر من اي عام مضى كيف تحقق اعتراف العالم بأسره بوجود الشعب الفلسطيني.. حيث أقر عدونا الصهيوني بهذا الوجود، بعد ان استعصت عليه تصفيته.. وبعد ان استطاع شلال دم الشهداء الابرار من ان يحفر بنور ونار على ثرى فلسطين اسمها الخالد، بدءا من شهيد العاصفة الاول احمد موسى، وصولا الى اخر شهيد من شهداء صقور فتح، صقور السلطة الوطنية، الحافظين العهد والمتمسكين بالبندقية التي تعطي لغصن الزيتون معنى الكرامة والاستقلال.. مرورا بالرموز من اعمدة صرح الثورة الخالدة، عبد الفتاح حمود، وابو علي اياد، وابو صبري، وابو يوسف النجار، وكمال ناصر، وكمال عدوان، وماجد ابو شرار، وابو الوليد، وابو جهاد، وابو اياد، وابو الهول، وغسان كنفاني وكمال جنبلاط وغيرهم ممن يرمزون ويجسدون معنى العطاء الوطني والقومي والتضحية الشجاعة لكل شهدائنا الابرار. وما كان هذا الاعتراف من قبل العدو الصهيوني بوجود الشعب الفلسطيني ليتحقق بدون تلك الانتفاضة الجبارة التي تجسدت فيها روح الثورة الشعبية المسلحة بكل معانيها، وفي مقدمتها سلاح الارادة والتصميم والاستعداد الدائم للتضحية والايمان المطلق بحتمية النصر..

وما كان لشعبنا ان يمزق مقولات الصهاينة بان (الشعب الفلسطيني ليس له وجود). وان (فلسطين ارض بلا شعب لشعب بلا ارض) دون ان يواجه عدونا ذلك الاصرار والعناد والتحدي في عيون الرجال الرجال، من الاسرى والمعتقلين والجرحى الذين حولوا ترسانة العدو العسكرية الى ركام يقف عاجزا امام عيون اطفال الحجارة، المتطلعين الى الامل بالحرية والاستقلال، والى سواعدهم وقبضاتهم المشدودة على حجارة فلسطين المقدسة.

ان اعتراف الحكومة الاسرائيلية بالشعب الفلسطيني،

وتوقيعها على اتفاق اعلان المبادئ.. والذي يعص، فيما يحتويه من نصوص مجحفة فرضها ميزان القوى، على

البقية ص 22

قضايا فلسطينية

رابين والقراءة المراوغة لاتفاق

المبادئ غزة أريحا اولا

■ واخيرا عادت عجلة التفاوض وعملية المفاوضة برمتها، الى جوهر المداخل الحقيقية للقلاع الى السلام أو نقيضه في حالة عدم الوصول الى النتائج الحقيقية والمعبرة عن الجوهر المطلوب، نقول عادت بعد ما يزيد عن ثلاثة أشهر من المفاوضة ومنذ توقيع اتفاق اعلان المبادىء في ١٩٩٣/٩/١٣ .. ونحن لا نخفي أن هناك اعتقادا ساد، وربما هو ذات الاعتقاد الذي ملأ ذهن اسحق رابين، وهو اعتقاد ان غموض النصوص الوارد في الاتفاق قد يمرر الفهم الرابيني للسيادة على السكان لا على الارض، وهو الفهم المقارب لحزب الليكود، وتوهم رابين ان ذلك قد يمرر بسرعة تنفيذ الاتفاق على الارض ويتلك الشروط والوقائع المجحفة. ومن الطريف ان اصحاب هذا الاعتقاد وفي مقدمتهم اسحق رابين، يغفلون ان الاتفاق نفسه ينص على الانسحاب، وان الظروف الدولية التي ولد في ظلها الاتفاق. أضفت شرعية اضافية على حالة السيادة الفلسطينية والتي تكرست تماما بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كحالة تمثيلية للشعب الفلسطيني، وبما يعني ان هذه الشرعية السيادة ستنطبق على الارض مباشرة، وبكل تفاصيلها الكبيرة والصغيرة، ولعل رابين نفسه قد أسهم بصنع هذه العودة، في ذلك اللقاء التاريخي في البيت الأبيض، وفي المظاهر السيادية التي تتوالى مع زيارة الاخ ابو عمار للدول الاوروبية، ومن هنا ان رابين هو المعني الآن باعادة قراءة الاتفاق على ضوء هذه المعطيات السيادية لانه لا يمكن التطبيق بدونها، وايضا ان التحلل من الاتفاق سيزيد من مأزق رابين وسيضاعف من المكاسب العملية والسيادية للطرف الفلسطيني، ونورد هنا بعض الامثلة على المكاسب والخسائر. عند كلا الطرفين في حال فشل الاتفاق.

*. على مستوى حزب العمل..

فان نتائج فشل الاتفاق، ستراكم الخلاف الى حدود قصوى ما بين معسكري وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، بما سيخلف نتائج مدمرة على مستوى وحدة ووجود الحزب في الانتخابات القادمة، علما ان برنامج الحزب الذي منحته الجماهير نسب النجاح المطلوبة، قام على التزامه بالوصول الى السلام، مما يجعل الاستنتاج واضحا جدا، عندما يتخلى الحزب عن ذلك الخيار، وهنا نقول لرابين ان القراءة المنطقية لنتائج الانتخابات البلدية، كان يجب ان ترى العلة في تعثر عملية السلام، التي أثرت تأثيرا مباشرا في نتائج عملية الاقتراع، فهل وهو الامر الذي عليه ان يدرسه جيدا، وهو يجنح الى قراءة اخرى تميل الى عرقلة عملية السلام ومسك العصا من الوسط، لعله بذلك يكون قادرا على المزايدة على المعسكرات المختلفة ويضمن نجاحا في انتخابات ١٩٩٦، وربما هذا القراءة تكون منطقية لو لم يجعل من رهان السلام جوهر برنامجه الانتخابي ١٩٩٢. والفشل والنجاح فيه سيظل هو المعيار.

*. على مستوى التحليل في المؤسسة العسكرية..

لا بد من الاستذكار ان بدايات ضرورة التخلي عن قطاع غزة جاءت عبر رسالة وجهها قادة الجيش ومنذ الثمانينات، يطالبون بها القادة السياسين ضرورة التخلي عن قطاع غزة. والى جانب ذلك، نذكر رابين بكل تلك النتائج النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي تركتها الانتفاضة داخل كل بيت وتجمع، اما على المستوى الدولي فلقد اصابت الانتفاضة الكيان الصهيوني بكثير من الشروخ.. فماذا يعتقد رابين وماذا يتوقع ان يكون عليه الوضع اذا افشل عملية السلام؟؟ وهل يستطيع ان يتوقع وتأثر الثورة والانتفاضة، بل هل يستطيع ان يلجم العنف كما يتوهم، والذي سيكون بالضرورة أعمق واكثر تنوعا وخبرة عن كل ما مضى. وايضا ما الذي سيفعله رابين وهو قد صنع بيده وحدة أرقى بين فعاليات الانتفاضة، وايضا يكون قد فتح الدرب واسعا امام فعاليات العمل من الخارج؟؟، اننا نذكره بأن ذلك الكابوس الذي يقلقه وتمنى من أجله، ان يفيق من نومه ويرى البحر قد ابتلع غزة.. نقول ان هذا الكابوس سيكون نزهة أو مجرد نزهة مقارنة بالاتي في حال الفشل الذي يسعى له رابين.

*. على المستوى الدولي..

وهل يدقق رابين في المعاني الدولية التي تريد الوصول بالاتفاق الى النجاح، هل قرأ جيدا معنى استقبال ياسر عرفات ببدلته الخضراء وكوفيته "اياها" في البيت الابيض وبحضوره هو شخصيا، ونحن هنا لا نقلل أبدأ من معنى العلاقات الامريكية الاسرائيلية، ولكننا نقارب الحدث بقراءة لمعنى الصورة التي التقطت في ١٩٩٣/٩/١٣ في حديقة البيت الأبيض، وهل قرأ جيدا معنى استقبالات ياسر عرفات كرئيس دولة في كل من باريس ومدريد وبون ولكسمبورغ وغيرها، ونقول؟؟ ان في الصورة اتجاها دوليا جارفا نحو حلول للمشكلات المزمنة، وان هذه الحلول في ظل "التحولات الدولية الراهنة" تميل نوعا الى ازالة بعض الاجحاف الذي قام في العصر الدولي السابق.. والى جانب ذلك نذكر رابين في هذا المجال لحقيقتين

الاولى - أن واحدة من أهم عوامل نشأة "اسرائيل" الدولية قد خفت على الاقل، ان لم نقل زالت، وهي المتعلقة بدور "اسرائيل" في مرحلة الحرب الباردة وايضا دور جزيرة الديمقراطية!!؟ ونذكر ايضا بان تكلفة "اسرائيل" التي كانت تدفع عن طيب خاطر في الماضي أصبحت الآن وتحت ضغط ضرورات الحالة الاقتصادية الدولية عموميا وامريكيا على وجه الخصوص، في مجال

قضايا فلسطينية

قضايا فلسطينية

العبء. ان العالم يسير نحو القطبات المتعددة وفي حالة السيولة الدولية تظهر الرؤى العميقة والبعيدة كما تظهر الرؤى المشدودة الى قوانين الماضي، وهي رؤى لن تستطيع على الاقل ان تجيب على اسئلة المستقبل فضلا عن اجابته، ان رابين والذي دفعته الوقائع الداخلية والخارجية دفعا الى موقع المحاور على "اعلان المبادىء" مطالب باعادة ان يقرأ وقائعه تلك قراءة اخرى على ضوء المعطيات السابقة، عله يدرك أن وجود قواته في الارض المحتلة وحده ميزان قوى، وهو الأمر الذي يستند اليه في تكتيكاته المنفذة على طاولة المفاوضات. ان ميزان القوى الحقيقي هو الماضي والحاضر والمستقبل، هو قوة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وانعكاس ذلك انسجاما أو تضادا مع الحالة الدولية. وهو الامر الذي يقفز عنه لا بالنسبة لميزانه فقط، بل يحاول ان يجعل الفلسطينين يقرءون الميزان كما يرى؟ وهي المغالطة الكبرى واللامنطقية والتي تفسر كثيرا من هذه الاختناقات المحيطة بعملية التفاوض. فهل يدرك رابين ان لنا قراءة اخرى وتصورا آخر هو الاقرب بميزان القوى الحقيقي وهي المدخل الحقيقي للوصول الى تنفيذ منطقي لاتفاق اعلان المبادىء.

والى النقيض من قراءة رابين لاتفاق اعلان المبادىء وميزان القوى، تجيء القراءة الفلسطينية للاتفاق، والتي تعاملت معه في المعنى والنص، ضمن وقائع محددة وطنيا واقليميا ودوليا، ولعب موقع القضية الفلسطينية وسيظل يلعب "دورا فيصلا في هذه القراءة والتي تضاف الى تفاصيل الاتفاق.. واهمها..

- ان قراءة الاتفاق بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، واضافة اسم الشعب الفلسطيني والمنظمة مكان كل كلمة تتحدث عن "الفلسطينين" هي تغيير جوهري.

- ان السيادة كانت موجودة بالاعترافات الدولية وهي تعززت بعد الاتفاق، فكيف. يمكن ان يكون الاتفاق قائما ورابين يحاول خطف السيادة عن طرف اعترف بوجوده وسيادته شكلا ومضمونا. فأي سيادة تقبل بأن يراقبها جيش الغير أو الخصم على حدودها ومعابرها، انها مفارقة تقترب من الطرافة، طروحات رابين حول ذلك، أم انه يحاول انتصاف السيادة التي اعترف بها.

- وفي مجرى التفاوض هناك أمور تدعو "للغثيان" كما مر التشدد في مساحة أريحا، فيما نصوص الاتفاق أمور تقول ان الانسحابات ستتوالى من مناطق الضفة الاخرى بعد ثلاثة أو اربعة اشهر من توقيع الاتفاق؟ فكيف تجعل من مساحة المدينة قضية وان ستترك باقي الارض؟ والجديد في هذا الامر، انه عاد وطرح امكانية ان مضاعفة مساحة أريحا ولكن الى الشرق والشمال (باتجاهي نابلس والبحر الميت)، دون الغرب. وهنا الأمر واضح، انه لا يريد لمساحة أريحا ان تصل الى حدها الطبيعي غربا عند حدود الخان الاحمر الملاصقة للقدس، لان وصولها وهي "اولا" بحسب تعبير غزة أريحا اولا، يجعل من ثانيا دخولا مباشرا في موضوع القدس، وهو الأمر الذي يثير حفيظة رابين، ولكن ومرة اخرى أليس هذا هو الاتفاق ونصوصه؟".

مرة اخرى نقول لرابين ان المفاوض الفلسطيني في هذا المسالة ملتزم حرفيا بمعنى النص ومفهومه، ولن تنفع المراوغة في هذا المجال طالما ان غزة أريحا اولا، اي ان هناك ثانياً وثالثا، وما المراوغة في اولا الا محاولة لحرف الاتفاق عن هدفه وضمن قراءته الجديدة بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

من هنا يمكن للمراقب ان يرى جوهر الصراع التفاوضي والذي يزداد حدة يوما بعد يوم، ويدرك كثيرا من الابعاد اللازمة لتكوين صورة صحيحة وعميقة للخصمين، وخصوصا الطرف الفلسطيني الذي اعاد لعملية التفاوض في الفترة الاخيرة عمقها وبعدها اللازمين. فالاصرار على تطبيقات السيادة من خلال المعابر بشكل رئيسي. وضرورة حل مشكلات كمساحة اريحا ذات العلاقة بموضوع القدس، ومشكلة المعتقلين واطلاق سراحهم جميعا، اضافة لموضوع المستوطنات. بمثابة اعادة لبوصلة باتجاهها الجديد، واقتراب منطقي ومسؤول من القراءة الحقيقية للاتفاق في ظل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن هنا يمكن ان تضاء مسائل اخرى اثارت بعض الحوار في الاسابيع الماضية الاغفال اصحابها عن المعاني الابعد للتشكيلات التي صدرت في ذلك الوقت على تلك الشاكلة، في مجال الاقتصاد.. وهو الأمر الذي سيكون عند اصدار قرار تشكيل السلطة الوطنية. فكلا الأمرين لا بد ان ينظر اليهما ضمن منظار القراءة الفلسطينية لاتفاق اعلان المبادىء، وليس ضمن السقف الذي يقرأ النص. بجمودية ميزان القوى، او ليس بالامكان أبدع مما كان.

عندما قال كسينجر في مقالته بعد توقيع الاتفاق، انه يرى فيه الدولة الفلسطينية، وكان موقعه، يقرأ الأمور "على الاقل" بمنظار غير ذاك الذي يحاول رابين ان يقرأ به الاتفاق. وما على قوانا جميعا الا ان تعمق قراءتها الفلسطينية للاتفاق، وأن ترى ان حسن الاداء والتمسك بالهدف "هدف الدولة المستقلة وعاصمتها القدس"، وبالفعل والعمل وابراز الطاقات والكفاءات، سيمكنها من تفويت كل مراوغات الاسرائيليين. وقبل ذلك عليها ان تقرأ ميزان القوى على ضوء الوقائع في الاراضي المحتلة، وعلى ضوء معطى الوضع الدولي في سيرورته الراهنة، دون هواجس كثيرة من حول أوهام يعتقدونها حقائق.. وايضا.. نحن مطالبون بتهيئة كل المعلومة وتفاصيلها للاخوة المفاوضين، عن الارض والمستعمرة (ما هي مساحتها وعلى اي تقوم، هل هي ارض أميرية ام مملوكة او مستولى عليها؟" علينا ان نكون جاهزين بالمعرفة والارقام وان نأتي بها من مصادرها، ففي كل ذلك تحضير للتفاصيل المطلوبة.. وفوق ذلك فالانتفاضة يجب ان تظل قوية في كل مكان لا تجلو عنه قوات الاحتلال، ومرة اخرى كل مكان لا تجلوا عنه قوات وعلى امتداد اراضي الدولة الفلسطينية القادمة في الضفة والقطاع.

"وان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم".

صدق الله العظيم

مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين
الدورة التاسعة والعشرون

■ عقد في مقر الجامعة العربية بالقاهرة الدورة التاسعة والعشرون لمجلس لشؤون التربوية لأبناء فلسطين في الفترة ما بين ١٢ ـ ١٩٩٣/١٢/١٦ وحضرتها وفود كل من دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ووفد الأمانة العامة للجامعة العربية ممثلا بادارة فلسطين كما شارك في الدورة وفد يمثل منظمة المؤتمر الاسلامي وآخر يمثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو).

وكعادته لم يشارك وفد الجمهورية اللبنانية في هذه الدورة، كما في الدورة السابقة ويعتقد أنه مصر على مواقفه المعلنة بعدم مناقشة أي موضوع يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في اطار عربي، مادام موضوع اللاجئين يتم مناقشته في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

لم يخرج المجلس في دورته التاسعة والعشرين عن النمط السائد في اجتماعاته السابقة فجدول أعماله يستعرض أوضاع العملية التربوية لأبناء فلسطين في داخل فلسطين المحتلة وفي الدول العربية المضيفة ويناقش التطورات التي طرأت على هذه العملية خلال الستة أشهر السابقة الفاصلة بين الدورتين كما يضع بعض التصورات للأشهر الست القادمة.

لقد اطلع المجلس على التقرير المقدم اليه من الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول متابعة تنفيذ التوصيات التي اتخذها في الدورة السابقة (٢٨) وخاصة حول سبل تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٥٢٧٥) الذي تضمن اعتبار المجلس دعم العملية التربوية لأبناء فلسطين مسؤولية قومية والمطلوب توفير مبلغ (٢٠) مليون دولار بالسرعة الممكنة لانقاذ العملية التربوية لابناء فلسطين في الاراضي المحتلة.

وقد عممت الادارة العامة لشؤون فلسطين هذه التوصية على مندوبيات الدول العربية بالمذكرة رقم ٣/٤٣٤٢ تاريخ ١٩٩٣/١٠/١٢، ولقد أكد المجلس من جديد وفي دورته (الـ ٢٩) على ضرورة المتابعة ومناشدة الأمين العام للجامعة مواصلة مساعيه الحميدة لدى الجهات المختصة في الدول العربية لتوفير المبلغ المذكور.

ومن البنود الثابتة على جدول الأعمال ويناقش في كل دورة وضع الطلبة الفلسطينيين في بعض الدول العربية، وبالرغم من صدور العديد من التوصيات العربية من المجالس المتخصصة والتي توصي بمعاملة أبناء فلسطين معاملة ابناء الدول العربية المقيمين فيها، فأن هذه التوصيات لا تتحقق بشكل كامل، وخاضعة للقرار السياسي في كل دولة. ويلاحظ عدم التفرقة في المعاملة في كل من سوريا والأردن ويعامل الطلبة الفلسطينيون معاملة السوريين والأردنيين في كلا البلدين أما في مصر فهناك قوانين ناظمة للتعامل سهلت بعض الأعباء وأن

كان، وكما اشار ـ التقرير المصري ـ العدد الكبير من الطلاب الفلسطينيين مطالبون بسداد الرسوم في مختلف المراحل الدراسية وقسم كبير منهم لم يمنح شهادة تخرجه لعدم سداده الرسوم المطلوبة.

ولقد اوصى المجلس بضرورة مواصلة الجهد للتغلب على العقبات التي تواجه الطلبة الفلسطينيين وباستمرار تقديم الخدمات التعليمية لهم..

وبحث المجلس كذلك موضوع التدريب المهني والتقني للطلاب الفلسطينيين وأوصى بضرورة توسيع القدرة الاستيعابية لمراكز التدريب التابعة لوكالة (الأنروا) في مناطق عملياتها الخمس (غزة ـ الضفة الغربية ـ الأردن ـ سوريا ـ لبنان) ودعا للاهتمام بالتخصصات الفنية وخاصة الحاسوب والالكترونيات في هذه المراكز. ودعا كذلك الى الاستمرار في تطوير التدريب المهني والتقني بما يخدم احتياجات سوق العمل..

لقد سبق أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا خاصا بانشاء جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين في القدس. الا أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تحول دون تنفيذ هذا القرار ولذا فان المجلس يتخذ في كل دورة توصية بهذا الشان يتم اقرارها من مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين.

وقد أكدت الأمانة العامة على قيامها بتعميم قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٥٣٢٥ تاريخ ١٩٩٣/٩/٢١ على المندوبيات والألكسو، والقاضي بضرورة استمرار بذل الجهود من قبل الجهات العربية في الأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتنفيذ هذا القرار.

وقد بحث المجلس موضوع جامعة القدس المفتوحة، وتقديرا للدور الهام الذي تقوم به هذه الجامعة فقد أوصى بالتاكيد على ضرورة تقديم الدعم الفني لها وتمنى على الدول العربية المضيفة أن تسهل عملية فتح مراكز جديدة لجامعة القدس المفتوحة على اراضيها لتكون اكثر قدرة وفاعلية في اداء مهمتها وتعتبر هذه التوصية من التوصيات الدائمة الحضور والتكرار فقد سبق وأن اقرها مجلس الجامعة العربية بقراره رقم ٥٣٢٥ تاريخ ١٩٩٣/٩/٢١ وتم تعميم ذلك القرار على جميع الدول العربية ومنظمة الألكسو..

ولاحظ المجلس أثناء نظره موضوع الهبات والمنح والمقاعد الدراسية المقدمة لأبناء فلسطين تضاؤل الأعداد المقدمة وخاصة من الدول غير العربية وأوصى بالعمل على بذل الجهود في سبيل تقديم المزيد من المنح والمقاعد الدراسية وخاصة لأبناء فلسطين في الاراضي المحتلة.

وأقر المجلس التقرير المقدم اليه من لجنة البرامج التعليمية الموجهة والتي تشارك فيها الاذاعات العربية في كل من سوريا الأردن ومصر وبحيث تغطي أجزاء من المناهج الدراسية التي يقوم العدو الاسرائيلي بمنع تدريسها وحذفها من الكتب المدرسية وخاصة الكتب الدينية والوطنية واللغة العربية

ولم ينه المجلس أعماله الا وكان قد اقر النتائج النهائية التي توصل اليها الاجتماع المشترك الثالث بين المجلس والمسؤولين عن الشؤون التربوية في الاونروا والذي عقد بالقاهرة ٨ ـ ١٩٩٣/١٢/٩ وأوصى الاجتماع باستمرار التعاون والتنسيق القائم بين الجانبين لتحسين ورفع مستوى الخدمات التعليمية في كافة مناطق عمليات الوكالة ولتذليل الصعوبات التي تقف في سبيل تطوير هذه الخدمات واتفق على مواصلة عقد الاجتماع سنويا.. واذا كان من ملاحظة نبديها على تقرير (الأنروا) فهي وضعها برامجها حتى نهاية العام الدراسي ١٩٩٧ المفترض فيه انهاء المرحلة الانتقالية للحكومة الذاتية الفلسطينية وبداية المرحلة النهائية. كما ان الهيكلية الادارية لمكاتب التعليم والمسميات قد اصابها التغيير وصار المدراء المعنيين يطلق عليهم اسم رئيس برنامج التعليم في المنطقة المعنية. وهي مشاريع ضمن (برنامج تنفيذ السلام) التي أعدته (الأنروا) للمرحلة القادمة. وقد اشار أحدث تقرير للمفوض العام للأنروا بأن تقديرات تكاليف برنامج التعليم في العامين ١٩٩٥/٩٤ ما لايقل عن (٣٠٦) مليون دولار. ولذا فالانروا بحاجة ماسة للدعم المادي من قبل الدول المانحة وخاصة العربية.

ولا شك في أنه مع تطور الأحداث، وبدايات تسلم السلطة الوطنية لمهامها في الارض المحتلة، سيكون برنامج عمل الدورة /٣٠/ القادمة للمجلس مختلفا لبروز احتياجات ومهمات جديدة ■

قضايا فلسطينية

استمروا في الهجوم
(٧)

■ على كل جبهات الكفاح، استمروا في الهجوم..

"استمروا في الهجوم" ليس امرا مؤقتا، وانما هو من الأوامر الدائمة التي تعيش مع الذات الفتحوية المتميزة، فتجعل تلك الذات دائمة الاستعداد متواصلة الهجوم على المحتل "الاسرائيلي" وقطعان المستوطنين الى أن يتحقق الاستقلال لشعبنا الفلسطيني وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الفلسطيني.

"استمروا في الهجوم" ليس امرا بالقتال المسلح فقط، وانما هو اشتباك دائم مع العدو الصهيوني في ساحة الصراع ذات العناصر المتنوعة وذات الابعاد المتعددة، بحيث توظف نتائج هذا الاشتباك الدائم في بناء صرح الاستقلال واحقاق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعبنا الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف..

"استمروا في الهجوم" وها هي الذكرى التاسعة والعشرون لانطلاقة الثورة الفلسطينية تحل علينا حاملة عبق الروائح العطرة لدماء شهدائنا الذين قضوا في سبيل تحرير فلسطين، كما تحمل معها، وبالتراكمات النضالية التي صنعتها السواعد الثورية لجماهير شعبنا الفلسطيني تباشير القادم على أرض الوطن. وانه وان كانت جماهير الشعب الفلسطيني بكل قواه وفئاته وعناصره وفي كل أماكن تواجده على خارطة العالم قد ساهمت بصناعة ملاحم البطولة في عصر الثورة الفلسطينية المعاصرة، فان "فتح" لها شهادة الولادة والمنطلق واطلاق الرصاصة في الفاتح من يناير عام ١٩٦٥، ويحق للذات الفتحوية الهجومية دائما أن تفخر بأعداد الشهداء الذين قدمتهم من قيادات وكوادر، كما تفخر بالأبطال الرابضين خلف قضبان سجون و معتقلات العدو الذين سجلوا التواجد "الفتحاوي" بزخمه وانتشاره.. انه تفخار بالتضحيات وبالعطاء اللامحدود.

"استمروا في الهجوم" وها هي الانتفاضة الشعبية المباركة تعبر نحو عامها السابع حاملة معها بدايات الانتصار الكبير مواصلة تحدي الظلم والعدوان، صابرة على عملها ومصابرة في المجاهدة "لا تخدعها اليافطات ولا تحرفها عن طريقها حفلات "الزار" وراقصات "المعبد"، مؤمنة بان النصر صبر ساعة وأنه لآت مع تباشير الأمل وزغاريد أمهات الشهداء، وآلام الثكالى والأيتام، ونزيف

قضايا فلسطينية

دماء الجرحى، وآهات وعذابات المعتقلين والأسرى...

لقد استطاعت الانتفاضة المباركة، بما تتمتع به من "هجومية" مستمرة وما تميزت به من اقدام وتضحية وعبر ست سنوات، مرت ذكرى انطلاقتها في ١٢/٩، ان تعيد لقضية فلسطين حيويتها وتفرض وجودها السياسي على القمم العربية والدولية وتدخل في عمق الجسد الصهيوني صانعة التغيير الكبير في مساره وفي أهدافه.

ان الأحداث الكبرى في تاريخ الأمم، هي تلك الاحداث التي ينتج عنها منعرجات حضارية تؤثر في مسلكية الدول القائمة وتلقي بظلالها على تصرفات تلك الدول والتي تعكس بالتالي مسلكيات شعوبها تجاه مستقبلها.

وقد أمسكت الانتفاضة المباركة بزمام الامور فطوعت الكثير من أحداث المنطقة لصالحها، بل لنقل أنها صنعت بعض الأحداث وشاركت في معظمها مما جعلها حقيقة على الارض لم يستطع العدو تجاهلها، ولم تستطيع لغات العالم الا ان تتقبلها وتتعامل معها بصيغتها العربية وبمدلولها العربي، فدخلت كلمة الانتفاضة في قواميس اللغات المتعامل بها عالميا.

لعبت الانتفاضة المباركة دور الرافعة لتراكمات النضال الفلسطيني، فبدأ الحديث في مجلس الامن الدولي عن الارض الفلسطينية والعربية المحتلة وضرورة انسحاب العدو الاسرائيلي عنها طبقا لقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، ثم جاء قرار فك الارتباط الاداري والقانوني للأردن عن الضفة الغربية، مما مهد الأجواء الى اعلان استقلال دولة فلسطين في دورة المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر عام ١٩٨٨.

وكان للقرارات الفلسطينية المعلنة في دورة ١٩٨٨، تحديدا لسمات مرحلة جديدة في ادارة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وبالتالي دخول الصراع العربي-الصهيوني أساليب عمل سياسي ودبلوماسي وعسكري جديد يتفق مع تلك المرحلة..

الا ان تسارع الأحداث والمتغيرات أثناء وبعد أزمة الخليج ودخول القوات العراقية الى الكويت وما تبع ذلك من تفكك للموقف العربي الواحد وفرض لرؤية الدول الكبرى وخاصة الرؤية الامريكية، ومحاولة شطب منظمة التحرير الفلسطينية وتشديد الحصار السياسي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى المنظمة بشكل خاص، والقيام بحملة ظالمة أبعدته عن أماكن العمل وأثرت على دخله العام وشتته في أرجاء المعمورة وطاردته في أماكن اقامته الباقية له. وفرض الشروط الجائرة والمجحفة بحق هذا الشعب كي يقبل على مائدة مفاوضات السلام في مدريد اكتوبر ١٩٩١، كل ذلك ألقى بأعباء جديدة على الانتفاضة المباركة في داخل فلسطين المحتلة وعلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي استطاعت بادراكها لطبيعة المتغيرات العالمية والمحلية، وباستخدام الحكمة من ناحية وتصعيد النضال من ناحية اخرى وتوظيف وسائل الصبر والمصابرة أن تفرض وجود منظمة التحرير الفلسطينية على ساحة فلسطين وتنتزع اعتراف العدو بها كممثل للشعب الفلسطيني في مسيرة مفاوضات السلام وان توقع على اتفاق اعلان المبادىء بواشنطن في ١٩٩٣/٩/١٣ على طريق وضع اتفاقيات للحكم الذاتي المؤقت لفلسطين وصولا للدولة الفلسطينية المستقلة المعلنة عام ١٩٨٨.

كانت الانتفاضة عام ١٩٨٨، للتخلص من الاحتلال، والانقاذ الوطني من الاستعمار وتطهير الأرض من المستوطنين..

واليوم تستقبل الانتفاضة عامها السابع كما تدخل الثورة الفلسطينية عامها الثلاثين وهي تستعد بذات النفسية الهجومية لبدء بناء البنية التحتية لدولة فلسطين، مسخرة طاقات الشعب الفلسطيني وكفاءاته الوطنية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية لحماية انجازات الشعب الفلسطيني المرحلية واضعة اسسا راسخة لبناء الدولة العصرية الحضارية.

ان الهجوم المستمر، على العدوان من جهة، وعلى مخلفات هذا العدوان الصهيوني من جهة اخرى، كان له بعده في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الاخيرة. ولاجتماعات لجنتنا المركزية (فتح) فاتخذت القرارات المناسبة الملائمة للتحرك السياسي التنفيذي لاتفاق اعلان المبادىء والذي كان سيبدأ تطبيقه في ١٩٩٣/١٢/٣١.

ومن الملاحظ، أن بعض القوى المؤثرة محليا ودوليا، لم يرق لها الهجوم الفلسطيني المستمر، وهي التي كانت

قضايا فلسطينية

تراهن على انهاء الثورة والانتفاضة والمنظمة، وراهنت كذلك على استعادة دورها، غير الماسوف عليه، في حياة الشعب الفلسطيني فحركت بعضا من أدواتها المستهلكة لاعادة طرح مقولات عفا عنها الزمن، والمطالبة باعادة الأوضاع والأرض الفلسطينية تحت الوصاية مرة اخرى..

اننا ومن موقع ايماننا بقدراتنا، وبقدرة شعبنا على العطاء، سنستمر في انتزاع مقومات استقلالنا الفلسطيني من أرض وسلطة وطنية ومعابر وأمن وشرطة ونقد وبنوك ومؤسسات اقتصادية وسياسية وغيرها..

في ذات الوقت نرقب فيه تصرفات عدونا ومحاولاته المستمرة لوضع العراقيل في وجه قيام دولتنا المستقلة، فاننا نرقب كذلك محاولات اولئك الذين يؤيدونه في مساعيه ويقومون بالأفعال السياسية والاجرائية التي تصب في خدمة أهدافه.

ان استحقاقات العقد الاخير من القرن العشرين، وما حمله هذا العقد من تغييرات سياسية، فرضت علينا القبول ببدايات تسوية تقوم في وطننا الفلسطيني فتحقق دولة فلسطينية مستقلة على جزء من الوطن ولجزء من الشعب، مستمرين برؤية استراتيجية هادفة الى تحقيق الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، لم تكن أهدافنا سرا من الاسرار، ولم تكن استراتيجيتنا طلسما من الطلاسم، فهي معلنة في ادبياتنا وفي قرارات مجالسنا الثورية والوطنية منذ عام ١٩٦٥.

كنا نتراجع احيانا وفق تكتيك المراحل التي كنا نمر بها، وكنا نقدم خطوات، طويلة وبعيدة عن مواقعنا وواقعنا في مراحل اخرى لتخدم بتلك الخطوات استراتيجيتنا البعيدة المدى، مقدمين دره المخاطر وتقليل الخسائر فوق اعتبارات كثيرة..

اثناء حركتنا السياسية الدائمة، كنا نجابه بمحاولات التطويق والسيطرة التي تقوم بها جهات متعددة لاستيعاب الموقف الفلسطيني كما كان هناك جهات تبذل الجهد داعمة للموقف الفلسطيني ولرؤيته التاريخية والواقعية للوصول لحل للقضية الفلسطينية، وكنا دوما نتحرك بفاعلية نحو أهدافنا بقرار وطني مستقل دفعنا من دمائنا ومن زهرات شبابنا ثمنا فادحا له لا يمكننا التخلي عنه، ونحن على ابواب الدولة الفلسطينية المستقلة.

ان علاقات التكافؤ والتعاون ضمن المرحلة، هي التي تحكم مسيرتنا الهجومية وهي الاطار الذي نتحرك فيه وندعو الأخرين الى تفهم الواقع والتعامل معه..

ان النظرة الشمولية للصراع وعدم قصره على الارض الفلسطينية ومحاصرة العدو في المجالات العالمية ما زالت تحكم عملنا السياسي وتحركنا الدبلوماسي، فاستطاع نضالنا معززا بنضال الاشقاء والأصدقاء ان يهزم "اسرائيل" في اللجنة السياسية الخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ويفرض عليها قرارات اممية جديدة (بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٩) تتعلق باحترام حقوق الانسان وادانة تدمير مساكن الفلسطينيين ودعوة اسرائيل للكف عن ترحيلهم واعادتهم لوطنهم. وكان القرار الثاني مطالبا بعودة السكان اللاجئين والنازحين الى وطنهم الفلسطيني وتبعه قرار ثالث يطالب بتأمين الحماية للاجئين الفلسطينيين والافراج عن المسجونين. وكان للقدس قرار مميزا في هذه المرحلة، اذا أكد من جديد على عدم شرعية فرض"اسرائيل" قوانينها وولايتها وادارتها على مدينة القدس الشريف واعتبار قرار "اسرائيل" غير قانوني ولاغيا وباطلا..

ان هذه القرارات، لتؤكد على عدم استكانة النضال الفلسطيني لما حققه في اتفاق اعلان المبادىء وأنه مستمر في نضاله حتى استكمال زوال الاحتلال وزوال كل نتائج ذلك الاحتلال.

ان الذات الهجومية، لتؤكد مرة اخرى، وهي تسير بخطاها الاولى على ارض الوطن، دعوتها لكل الكفاءات والقدرات الوطنية الفلسطينية توحيد جهودها وزيادة فاعليتها وتعزيز الايجابيات واستكشاف الطاقات ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، ضمانا لتحقيق حسن الأداء.. واستمرار في الهجوم..، حتى بناء الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

في ذكرى انطلاقة الثورة.. والعالم يحتفل ونحتفل معه باعياد ميلاد السيد المسيح عليه السلام، نؤكد استمرار الهجوم حتى تتم تحرير الأرض المباركة وطن الفلسطيني النبي عيسى عليه السلام ومسرى النبي محمد صلى الله وسلم،..مهدا الرسالات السماوية وأرض الحضارة "وأن تنصروا الله ينصركم"..■

المعسكرات المركزية / توجهات استراتيجية

— ١٢ —

دورة الشهداء القادة

الاخ / ابو اياد
الاخ / ابو الهول
الاخ / ابو محمد

طرابلس- الجماهيرية الليبية ١- ١٩٩١/٨/٢١

■ لقد تفاعلت ازمة الخليج وافرزت نتائج سلبية عديدة ابرز مظاهرها انها حفرت اخدود عميق في وحدة الموقف القومي العربي وافقدته الحد الادنى من قدرته على تضميد جراحه واول المتاثرين بهذه الانعكاسات كانت الثورة الفلسطينية بشكل خاص والشعب الفلسطيني بشكل عام.. والثورة الفلسطينية التي غرست الحقل بالقيم والمبادىء ودفعت من اجلها الدم الزكي الذي تفجر ينابيع ففاض شلالا منذ فجر الانطلاقة في ١٩٦٥. تلك اللحظة التي اصابت فيها رصاصات الغدر والخيانة الجسد الفلسطيني لتسقط منه جبروت ابو اياد والصمت المخيف لأبي الهول وبينهما الفدائي ابو محمد العمري.. واهدافهم من ذلك واضحة وبارزة كضوء الشمس. فهم من جهة. يعاقبون القيادة الفلسطينية على وقفة العز القومي لموقفهم الرافض دخول التحالف ضد العراق الشقيق وارباكها وتعطيل اي دور لها من المحتمل ان تؤديه على الساحة العربية والدولية، واغراقها في هاجس الحفاظ على ذاتها ونقل الفوضى لصفوفها، هذا من جهة.. والى جانب تلك الاسباب كان مخططو الحرب النفسية في حرب الخليج يبحثون عن عمل كبير يشدون الانظار اليه بعيدا، ويخفون من خلاله ويموهون عن استعداداتهم الاخيرة لما قبل انطلاق السرب الاول لقصف بغداد.. ومن سيكون بحجم هذه المهمة الكبرى غير اولئك القادة الذين دخلوا الى كل بيت بل الى كل ضمير في امتنا العربية.. فكانت رصاصات الغدر التي افقدتنا القائد الشهيد ابو اياد، وابو الهول وابو محمد العمري، تأت من بندقية شامير يكشف عن دوره في حرب الخليج فيقطف بذلك لحظة فرح ليغطي بها على الانهيار المعنوي الذي اصاب مستوطنيه الذين ينتظرون الكيماوي المزدوج وباستشهاد الاخوة ابو اياد وابو الهول نجحوا في اسقاط قلعة من قلاعنا الفلسطينية والعربية.

ولكننا في الثورة الفلسطينية بكل فصائلها التي خاضت ولازالت مسيرة الكفاح المسلح وفجرت الانتفاضة المباركة لشعبنا العملاق اختارت التحدي الكبير وهو قدرتها على التواصل..

والعنوان الكبير لهذا التواصل هو زراعة القادة العمالقة في ذهن وضمير الاجيال القادمة.. ومن هنا اعطى الاخ الرئيس تعليماته بانبعاث دورة اشبال مركزية تضم الفي شبل وزهرة، وتحمل اسم القادة الثلاثة.

ولكن الدورة المركزية التي نريدها تحتاج الى تذاكر سفر بالطائرات وتصاريح للأشبال والمسؤولين من الدول التي يتواجدون فيها.. وفي ظل الانقسام العربي وانعكاساته السلبية على الساحة الفلسطينية اصبح صعبا على الاشبال الفلسطينيين المشاركة في هذه الدورة رغم شوقهم لذلك وحتى يعبروا عن حبهم لأبي اياد وابي الهول وكل الشهداء، الا انهم لن يتمكنوا من الحضور وخصوصا اولئك الاشبال المتواجدون في دول الخليج حيث لن يعود اي منهم الى أسرته اذا شارك في هذه الدورة.. حتى لو وفرنا لهم طائرة خاصة من احدى الدول الصديقة او الشقيقة وهي اسهل من توفير تذاكر السفر!!

ثورة حتى النصر
ثورة حتى النصر

وتجاوزا لعديد من المعوقات جاءت اشارة من الاخ/خطاب (عزت ابو الرب) سفير فلسطين في الجماهيرية والاخ العميد خالد سلطان قائد قوات القدسفي الجماهيرية.. بانهم وفروا الامكانات التي تسمح بعقد الدورة لالفي شبل وزهرة.. ولأول مرة ستعقد دورة مركزية بعيدا عن معسكر الاشبال في عدن نتيجة للانعكاسات السلبية لأزمة الخليج ولصعوبة الوضع المالي لدينا.. والذي كنا نعلمه منذ اللحظة الاولى لتلك الازمة حيث شكلت لجنة برئاسة الاخ الشهيد /ابو اياد لوضع ترتيبات الترشيد وضبط النفقات وصياغة سياسة مالية بعد توقف الضخ المالي الينا من دول الخليج وتجميد ارصدتنا ومصادرة بعضها لدى العديد من الدول الشقيقة.. واسقطت اللجنة الكثير من اشكال الصرف التي ارتات انها غير ضرورية. وشنت اللجنة رحلة التقشف التي لازالت الى يومنا هذا، حيث مضى عليها ثلاثة واربعون شهرا. لكن اهمية تلك اللجنة انها كانت اول اشارة واضحة لما سيفرض علينا من سياسات ظالمة وتبعها اغتيال ابو اياد وابو الهول وابو محمد العمري.. ولحقها ابشع انواع الظلم بتشريد شعبنا في الكويت.

وبدأنا رحلة التكيف الذاتي والبحث عن بدائل لا تكلف كثيرا وفي نفس الوقت تحقق الهدف.

دورة القادة الثلاثة

ولتحقيق الهدف بمركزية الدورة. وهذا الهدف لا يتحقق الا بمشاركة الاشبال والزهرات الوافدين للمعسكر من اكثر من ثلاثة دول على الاقل.. فقد اكتفى بان يشارك كل من اشبال فلسطين في الجزائر، والجماهيرية وتونس.. والاردن.. وفي يوم ١٩٩١/٨/٢، عقدت اللجنة العليا للاشراف. والتي يشارك فيها الاخوة، ١- سعادة السفير الاخ الشهيد خطاب (عزت ابو الرب) والاخ /العميد خالد سلطان قائد القوات الفلسطينية، والاخ /ابو عماد نائب السفير. والاخ الاستاذ جميل من الاقليم، والاخ عبد السلام (ابو ماجد) من مؤسسة الاشبال، والاخ /مازن عز الدين من التوجيه السياسي، الاخ العميد /ابو رمزي والاخ المقدم محمود صيدم.. تم فيه القراءة الاخيرة لجميع الترتيبات الخاصة بالافتتاح والبرنامج السياسي والعسكري للدورة.. واتفق في هذا اللقاء توسيع لجنة الاشراف بلجنة اخرى تشمل الاطار الاوسع وتضم الاخوة الكادر الاساسي من المدربين والمشرفين وقادة المعسكرات.

وفي صباح يوم ١٩٩١/٨/٣، تم اختيار معسكر قوات الـ ١٧ والذي يحمل اسم معسكر القدس. ان يكون المعسكر الخاص بالافتتاح وفعلا وفي ساعة مبكرة القى الاخ الشهيد/خطاب .. كلمة معنوية مؤثرة تحدث فيها عن الدورة ولماذا حملت اسماء القادة الشهداء الثلاثة ركز فيها على ضرورة ان تحمل في ذاكرتنا الفلسطينية اسماء القادة الشهداء اللذين اعطوا بلا حدود وواصلوا الثورة بتحدي وعناد وذكر الاشبال والحاضرين من ذوي الاشبال ببطولات قوات العاصفة، ومعاركنا البطولية دفاعا عن الثورة .. وشكر الجماهيرية العظمى على استضافتها لهذه المعسكرات في اللحظات التي يمارس ضدنا الحصار المادي والمعنوي. وتحدث الاخ العميد/ خالد سلطان قائد قوات القدس والقوات الفلسطينية في الجماهيرية.. مركزا على ضرورة تنفيذ البرامج التي وضعت بعناية واعطى توجيهات للاخوة المشرفين والمدربين بضرورة التحلي بالصبر وتنفيذ البرامج بروح ثورية ومسلكية معطاءة. مضيفا ان لهذه الدورة خصوصية لانها تنعقد في ظروف صعبة وتحمل اسماء ثلاثة اقمار فلسطينية سوف تضيء لكم الطريق الى المستقبل وتمنى للدورة التوفيق وتحقيق كل الاهداف المرجوة من انعقادها.

وجرت العادة ان يضم معسكر واحد جميع المشاركين في الدورة ولكن للأسف فقد وزعت الدورة على ثلاثة اماكن بسبب حيز المكان وعدم القدرة على الاستيعاب فقررت القيادة وضع الزهرات والاخوات المشرفات في معسكر القدس وهو يتبع بالاساس قوات الـ ١٧ ووضع الاشبال من فئة العمر ٨ ـ ١٢ سنة في معسكر الشهيد حليم وهو خاص بقوات الداخل (الغربي/ المدني) وفئة العمر من ١٢ ـ ١٥ سنة فقد وضعوا في معسكر الشهيد منذر ابو غزالة وهو يتبع القوات البحرية الفلسطينية.. وقد ادى هذا التوزيع الى جهد مضاعف للأشراف وعلاج المشكلات اليومية الطارئة وتم لمعالجة اشكالية المسافات وبعد المعسكرات عن بعضها ما يقارب تسعين كيلو مترا او ما يزيد عن ذلك فقد تم الاستعانة بالتنظيم حيث شاركوا في فرز عدد من السيارات والكوادر للمشاركة ونقل المسؤولين من والى المعسكرات.. وقد تم مواجهة مشكلات عديدة يرجع

ثورة حتى النصر
ثورة حتى النصر

اسبابها الى انعدام الخبرة الحركية والتعصب لدى بعض الكوادر لما هو خاص على حساب ما هو عام، حيث واجهنا صعوبة في بث اناشيد العاصفة لحساب نشيد خاص بقوات الـ ١٧.. وشعارات عامة تحولت الى شعارات خاصة او العكس.. الا انه وبالمحبة الفتحوية وشيء من المرونة والصبر تم وبالتعاون بين القيادة العليا والمحلية ساعد على تخطي ذلك واستبدال كل شيء باسم الدورة.

وامام انعدام قدرة المعسكرات على الاستيعاب فقد اكتفي بمشاركة ٧٠٠ سبعمائة زهرة وشبل من العدد المقرر وهو الفي شبل... وحرم تنظيمنا في الجماهيرية من المشاركة باعداد اكبر وشاركوا باعداد رمزية لم تكن مرضية لهم.

وسرعان ما تحول واقع المعسكرات الثلاثة التي تتكون منها دورة الشهداء القادة الثلاثة الى مباراة ثورية حيث جرى سباق في تنفيذ البرنامج والمحاضرات. والرمايات وبرنامج النشاطات وقد لعبت نشرة الاشبال المركزية التي كانت تصدر كل يوم دورا فاعلا في تغطية فعاليات المعسكرات ونشر الاخبار اولا بأول وتجري مقابلات مع الاشبال والزهرات والمشرفين وتعكس حالات التفوق والتمايز وقد شكل لنشرة الاشبال اسرة تحرير برئاسة الاخ/ابو النمر "روحي رباح" من بعثة التوجيه السياسي ومفوض الساحة ومعه الاخ ابو محمود من البحرية وابو المجد والاخ اسعد ناصر والاخ احمد الملا والمخرج بلقاسم القروي "ابو ذر" والفنان محمود غنايمة، حيث كانوا يجمعون المادة يوميا مستغلين تنقلات سيارة اللجنة العليا المشرفة على زيارة المعسكرات. ويعودوا في اليوم التالي لتصويرها اما في معسكر الشهيد حليم، او في معسكر القدس وبعد ان تعذر استمرار التصوير بسبب انعدام وجود السيولة لشراء الورق او الحبر الخاص بماكنة التصوير تم الاستعانة بالسفارة.. ولم يكن هذا الواقع سهلا حيث كان مشروع ادامة صدار هذه النشرة المتواضعة يتطلب مفاوضات مع الادارة المالية فرع طرابلس حيث شاركت في حل بعض الاشكاليات بتفهم خاص من الاخ ابو طارق (احمد تمراز) وكذلك الحال مع مسئولي معسكر القدس. لكن الاصرار والعناد وتشجيع اللجنة العليا للاشراف ادام هذه النشرة التي تميز كادرها بتحمل المسؤولية.. الى حدود نكران الذات واخص بالذكر الاخ ابو محمود من البحرية الفلسطينية الذي كان يتولى مسؤولية الادارة في معسكره الى جانب النشرة فقد كان يوصل ليله بنهاره، اما الاخ احمد الملا الذي كان يعد مادة المسابقات ويشارك في التحرير فقد كان يصحو في السادسة صباحا ليواصل برنامج الاذاعة المفتوحة في معسكر الشهيد منذر ابو غزالة..

وفي اطار الاشراف على وفود الاشبال القادمة من الاقاليم فقد ابدت الاخت هيام اسكندراني "ام طارق" نشاطا وتفانيا ملحوظا، واضيفت الى اللجنة العليا للاشراف وشاركت في حفل التخرج على رأس الطابور العام الى جانب المقدم محمود صيدم الذي بذل جهدا كبيرا مع الاخ العميد خالد سلطان والاخ عبد السلام "ابو ماجد" في ترتيب البرنامج العام وضبط توقيتاته في المعسكرات الثلاثة. اما الاخ ابو ماجد فقد كان وجوده في هذه الدورة لاعطاء اشارة الانبعاث وتواصل مؤسسة الاشبال التي لم تعد قائمة بفعل انتشارنا في المنافي بعد مغادرة قواتنا للقواعد في لبنان وسوريا ونظرا لانعدام القرار المركزي لمؤسسة الاشبال فاصبحت المشاركة سنوية من قبل اخوة فمشرفين على المعسكرات في المنفى دون ان يكون لهم هيكلية المؤسسة ووجود الاخ ابو ماجد (عبد السلام) اعطى اشارة لامكانية اعادة هيكلة المؤسسة من جديد.. وقد بذل ابو ماجد من الجهد واحرق من اعصابه الكثير لتغليب ما هو ضروري لانجاح الدورة على غيره ومرر ما هو عام متجاوزا ما هو خاص وكان له الدور الاساسي في اخراج المشهد الاخير من التخرج بما يليق باسم الدورة والجهد العظيم الذي بذل فيها. اما في اطار تنفيذ برنامج النشاطات فقد تم تنفيذ زيارات لمدينة طرابلس وزيارة متحفها وكذلك زيارة عدد من المصانع في اكثر من منطقة وسط حفاوة عربية ليبية كبيرة.. وقد تبادلت الزهرات والاشبال من فلسطين الزيارات مع اشبال وزهرات الجماهيرية في معسكراتهم التي يغلب عليها اللون الاخضر من الملابس الى الخيام الى الطرقات فالاشجار.

والى جانب الابداع اليومي والجهد والعرق الذي بذله المدربون والمشرفون في المعسكرات كانت لجنة الاشراف تواكب العمل وتقف على تنفيذ كل شيء الاول اولا ■

في ذكرى الإنطلاقة

كلام في ذكرى الانطلاقة

لنصنع الوطن الذي يليق بالتجربة

■ في تلك المرحلة كان كل الموقف يتحدد في لون أو طبيعة اللون الاول ودرجته للصورة والجدارية المطلوبة، وفي الذهن افكار صاخبة لا تتوقف عند شكل محدد لملامح الصورة الكلية، ولا حتى الالوان التي يمكن ان تستخدم فيما بعد، حتى ولو كان الامر لا يخرج عن الالوان الاساسية وتدرجاتها الفرعية، المهم اللون الاول، ففيه ملامح كل الألوان التالية، وفيه ملمح الجدارية الكلي...

اللون يحدد الفكرة، والفكرة تختار اللون وتحدد المكان..

ونبت الاخضر، وزخرفة الكوفية يشرى للمرحلة اللون..

ويتداخل الاحمر.. يحدد ملامح الرجال والهوية،

وفي الصباح.. أو بالتحديد في تلك العتمة "الليل" التي تسبق انبلاج الصباح، عرف الرجل كيف يحملون اللون في الروح، وكيف يدخلون به مسام الجسد، في لحظة الأطباق على هدف للغزاة.. وفي ذلك التناوب المسهود بين فكرة اللون وممارسة العملية "العقل" بدأت الأذن في مشارق الارض ومغاربها تسمع وتحاول رسم خرائطها وجدارياتها وحتى رسوماتها لفتح.. والعجيب، ان الكل كان غير قادر على رسم صورة منفصلة لكل من الفكرة والفدائيين، أو للروح المتقاربة مع دفقات النبض.. كان كل شيء يتداخل، اللون والفدائي، والفكرة، ويشتد التقارب الى حدود الحنين، حين يحاول البعض ان يرسم تلك الصورة، بجماعية حوار في بيت ما من بيوت الوطنيين على امتداد الارض العربية الخالدة.. كان الكل مشدوها باللون ويسهم باضافة حول الشكل الاجمل والابعد لحظة الاكتمال، وكانوا يغضون الطرف عمن يترك جلسة الحوار ليسهم بيده وروحه في ابداع اللون الاول المطلوب.

وكلما يتعمق اللون الاول، يصبح النشيد أعمق واوسع وأكثر جمالا وحضورا.. كانت فتح في البال، صارت فتح في البال عندما انبتت الالوان حضورها في الكرامة وفوق شفتي الشرعية.. صار، لون فتح، يتداخل مع معطى الشرعية وخطوة المشوار الى الضفة الاخرى، حيث الزعتر والحكايا والتهيئة لحضور زمن جديد، مادته لون النشيد والجدارية "الصورة والحلم".

الوطن، الاستقلال، الحرية، ولكل كلمة اضاءاتها ودفق حضورها الساطع، ونسائم المعنى، وانتباهات اللغة.. الوطن هو ان تنتمي للحرية والمشوار.. ان تتقن الاستماع الى لغة القمح وان تعرف الخطوة المطلوبة للاشتباك مع كمين الغزاة، .. الاستقلال.. ان تكون انت، وان تظل انت، مهما عصفت او تعصف الريح، ان لا تكون ظلا للأخر، وأن لا تتنازل عن قسمات وسمات الروح، ان لا تسرقك لغة الاخر، بل تنهض بلغتك وصوتك المميزين.. والحرية.. ان تنضبط لمشوار الوطن، وان تتلمس بالمعرفة "اليقين" للمخاضة والطريق والدهليز، ان تعرف الجيل وتحبه، ان تعرف المدينة وتحنو على بساتينها، وان تأتي لحظة المعركة، كامل الاستعداد للاقتران بعرس الحرية..

ما أجمل الوطن، ما أبدع تلك الفكرة، اللون والصدى والمشروع، وفي تلك الحالة من الممارسة.. المشوار، وفي تلك المرحلة من العطاء والانتباه والاخطاف، وامتشاق السلاح الممكن وامتشاق الوطن واللحظة، كانت فتح تصنع لحظتها، وتفرد على هامة القادم، لون شعاراتها، ونداءها الهاجس / اليقين "ثورة.. حتى النصر" يتقدم الظاهرة ويستوطن كل القلوب والحضور.

(٢)

ذلك العصر كان.. ويشهد دم الشهيد.. ويبدأ الآن عصر جديد فماذا نحن فاعلون؟. ماذا نحن فاعلون وألوان الجدارية لا تزال تبحث عن الاكتمال... ولا زال فرح دلال المغربي في تلك اللحظة المثقلة بالشهادة يدور بين لهفة رؤية ساحل حيفا وبين واجبات المحتل على الغزاة، كان قلق اللحظة يا دلال، لا يليق الا بالشهداء من امثالك، وفي تعليق سريع، نقول، ان فتح كونت كل ذلك الوهج من قدرة كبيرة على الاشتباك من متطلبات الحضور في اللحظة المطلوبة، كانت لا تتوخى الا وجه الوطن؟ ولا زال هو النشيد، ولا تزال هي الرغبة، ولا تزال الجدارية تحتاج خط الوانها العديدة الأخيرة، ولكن يبدأ الآن عصر جديد؟ فمن شاهده، ومن فاعله ومن الذي يمضي به الى اكتمال الصورة المطلوبة؟.

تقول ملامح الجديد، ان من يسقط النشيد، يبترأ من روح دلال، ويخرج من دورة اللون الاول، فقوة اللون باتساقه وقدرته على الانسجام مع شكل الجدارية التي نريد، ان قدرة تحويل الحلم الى حقيقة، نبتت مع اندفاعات الفسفوري وكمال عدوان، وانبثق الاخضر والاحمر والابيض والاسود علما، وخطوة "الآن" تنبثق من تلك الفدائية الى لحظة يصير فيها الوطن كف يد تلمس، وارضا تزرع، وعدلا يستظل به كل الذين عاصروا

المرحلة، كل الذين اوجعهم هذا الاحتلال، ونزف في ارواحهم فيوح دماملة القاسية.

لحظة الآتي، هي المشوار والبدايات، هي الالوان التي وحدت، وهي الجرح الذي عبأ كل الارواح، ونفخ في البوق ليتجمع كل المحاربين، ولحظة الآن لا تخلف وعدها، ان ظلت تستلهم العطاء وحالة الرجال، لا اولئك الذين لا هم لهم الا ذواتهم، وانبساطهم وانتفاخ جيوبهم وأوداجهم لحظة الطرب، فهؤلاء يعتبرون الوطن حقلا.. ومسرحا.. ومصدر نهش.. هؤلاء يأتون على كل شاكلة، ولكن في الجوهر لا هم لهم الا الذات. ولو أوجعوا روح الوطن، وقدسية المشوار.. انهم ورغم اصباغ "البلياتشو" معروفون.. فهم يغرقون في اللحظة، ويشدون رأس الحقيقة ليخنقوها بدل ان يظهروها.. انهم الحظر الاول على المرحلة القادمة، وواجب الاحتراس اكثر من ضروري، حتى لا يفسدوا الوان الصورة التي نريد اكتمالها.

الخطوة الى الحرية، لا تكون من معبر يفتشنا على جنبيه حندي الاحتلال! ولا .. تعززه المستعمرة.. الحرية مدى.. نحتاجها نحن، ونحن لا نغالط ارواحنا ونقول الحرية ضرورة.. ولكن ندرك ان الخصم أيضا يحتاج الى السلام مثل احتياجنا في هذه المرحلة حيث العالم في مرحلة المراجعة الكبرى.. "واذا كان التساوي او شبه التساوي قائما في هذه المسألة "المعطى" فيعني أننا نملك اشياءنا في ميزان القوى، لا كما يحاول ان يروج البعض ولغايات أخرى في هذه المسألة.. ودليلي على ما اقول، ان روح فتح، وروح اندفاعات الشهداء، لا تزال قوية وحارة.. وفي موازاة موضوعية، الا ينظر هؤلاء الى تفجر اللحظة في الأراضي المحتلة، اليست هذه صورة مصغرة عن الزلزال القادم، في حال عدم اتساع لحظة التوافق القائمة الى مرحلة وطن؟ والا تقول كم نحن حاضرون في الميزان الفعلي لميزان القوى؟ ولتدقق، مرة أخرى، اذهننا في سيرة هذه الحضور ان تدهور باص المرحلة؟؟

فلنرفع صوت نشيدنا.. ولتظل الصورة تشبه علما يرفرف حرية على اسوار القدس.. انه مدى الطريق..

وانه لغة المعادلة، التي في قلبها اتصال الطريق، وانسياب الالوان نحو نهائية صورة، وربما فعل شيء أجمل وأكثر رونقا..

وتقول الحكاية.. أن أهل المسيرة.. يدركون التفاصيل والوعورة ويعرفون الوجع، ولكنهم أكثر ايمانا بالحرية الكبرى، واكثر حضورا في صناعة واستبداع التواصل بين الالوان وصولا الى الوطن المستقل.

الاستقلال هو النشيد.

وهو الظل والصورة معا.. وعلينا ان نهيء المجيء للجميع، ليسهموا في النشيد، ولتصبح أو بتعبير أكثر دقة، صورة الوطن القديم اكثر قربا مما حاولنا ان نتخيله لواحد من الاشكال والاعمق والاجمل للصورة "الجدرية"

(٣)

أي لون يضاف الآن الى اللوحة.. انه السؤال الفكرة والتفكير، اي لون لا يتنافر مع الالوان السابقة؟ وهل بالامكان ان يكون متنافرا؟ أم ان المنطق يتطلبه منسجما ومتوافقا. وتستمر الاسئلة التي لا تحد حول المرحلة الجديدة؟

هل نترك الصورة القديمة بما لها وعليها، ونبتدع اخرى؟ ولكن كيف يمكن للعقل ان يتجاوز التجربة ونجاحاتها؟ ليبنى صورة جديدة من المؤكد ان نجاحها وفشلها مرهون بالشعب وانطباعات الجمهور؟ واسئلة كثيرة على هذا السؤال تستدعيها لحظة الحدث والمرحلة، أي صورة نريد؟ انه جدارية؟ ونقول.. ان هذه الاسئلة تحمل في داخلها ايضا مشروعية قلق على نجاح نريده، في مرحلة تحتاج هي الاخرى للتيقظ والانتباه الشديدين. ولكن.. يقول البعض ما الذي اختلف حتى تختلف الصورة؟

ويقول البعض.. اليس الامر كله مجرد لون جديد يضاف، لا لوحة جديدة ترسم؟ ويضيف ثالث.. ولكن ادوات الرسم التي استخدمت؟ لا يمكنها ان تعيد رسم اللون الجديد؟ ولا حتى يمكنها ان تبدع به؟

ويضيف آخر؟ لما لا نترك لعقلنا الجمعي، ان يحاور في هذه المسألة ـ المشكلة، وان يقرأ الماضي ويدقق بالحاضر، ويمعن باحتياجات المستقبل، ويقلب الامر على كل وجوهه، فلعل قراءة مثل هذه، تحدد ملامح اكثر دقة للصورة، وربما تصل الى تحديد الادوات الاكثر دقة في رسم ما نود ان يكون الاجمل؟

فتح ١٩٩٤..

كان الاسم دخولا في حالة الوطن، وكان الشعار حالة معايشة يومية بين الفكرة والممارسة.. وكان المضمون خوض الصراع بمجموع الشعب صفوفا صفوفا، وكان الهدف فلسطين..

كانت فتح، انتماء لكل الوطنيين، يأتون من كل الموقع، وينبعون من كل التيارات والمواقف، وفيها يعززون الوجود بالانتماء، ويحسدون الانتماء بالاندفاع وخلق الحقائق في ميدان الصراع..

خلق الحقائق في ميدان الصراع.. انها فكرة لا تزال، تتمتع بحضور الحالة المركبة التي نواجه، وتملك اجاباتها على ذهنية الخصم الذي يواجهنا، وربما وحتى يتفق على شكل المرحلة.. علينا.. في كل المواقع، ان نؤمن بفكرة "خلق الحقائق في ميدان الصراع"..

فيصبح الصراع على المعبر.. صراعا على السيادة، ويصير للمطار معنى فوق معناه.. وتظل القدس مكانها الذي يبدأ من فهمنا، ان لمساحة اريحا في "شعار غزة اريحا أولا" امتداد حتى الخان الاحمر، ليكون بعد ذلك حديثا عن امتداد للقدس، يبدأ من الخان الاحمر غربا ولا يتجاوزه بوصة الى الشرق..

لكل شيء معناه..

ولكل موقف حسابه.

ويا أيها الفتحويون.. عام جديد يذكرنا بشعارنا الخالد "عيدنا يوم عودتنا فلتتحد الافكار والممارسة، لنصنع الوطن الذي يليق بالتجربة العظيمة الخالدة ■

جنوب افريقيا.

نحو نهاية نظام التمييز العنصري

■ يبدو الوضع في جنوب افريقيا وكانه مولود جديد بحاجة الى الرعاية والاهتمام الكافي لكي ينمو ويعيش رغم المشاكل والمعوقات الكثيرة التي تبرز على الساحة السياسية على خلفية المصالح الضيقة لبعض رموز الطبقة السياسية، التي لا تعكس المصالح الحقيقية والحيوية لشعب جنوب افريقيا بكل فئاته واعراقه واقوامه، اذ انه منذ يوم السابع من كانون اول/ ديسمبر الحالي دخلت البلاد مرحلة جديدة، توجت نضال شعبها الاسود الذي بذل الكثير وقدم التضحيات الغالية للقضاء على نظام التفرقة العنصرية، المنافي لابسط مبادىء حقوق الانسان المعلنة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث توجت نضالها باكراه الاقلية البيضاء على قبول دولة ديمقراطية تنتهي فيها كل اشكال التمييز العنصري.

والحقيقة ان هذا المولود قد بدأ بالتكون عقب الخطاب المشهور للرئيس دكليرك في شهر شباط /فبراير عام ١٩٩٠ الذي اعلن فيه رفع الحظر عن نشاط حزب المؤتمر الوطني الافريقي وتحديد موعد الافراج عن زعيمه الوطني الكبير نيلسون مانديلا. ومنذ ذلك الحين تحاول حكومة جنوب افريقيا العنصرية فك عزلتها الدولية ومعالجة سمعتها السيئة عالميا، خاصة وان قادتها أدركوا ان بلادهم المتمتعة بقدرات اقتصادية قوية جدا (تعتبر من الدول العشر الاقوى اقتصاديا في العالم) وقعت بين حد سيفين: سيف الطموح نحو التطور المتوفر بجميع متطلباته، وسيف قوانينها المتخلفة العنصرية التي لا تنسجم مع العصر والحضارة الانسانية. وفي الحقيقة يمكن وصف الاعوام الثلاثة التي اعقبت خطاب دكليرك بانها اعوام مخاض حقيقية رافقها الكثير من الآلام والمجازر التي حصدت اكثر من ١٢ ألف انسان، خلال هذه الفترة فقط.

ففي يوم ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي واقب العالم أجمع كيفية تمكن شعب جنوب افريقيا من صنع تاريخ جديد لبلاده، عندما جرى التوقيع على مشروع دستور جديد لجمهورية جنوب افريقيا، يقر الغاء حكم الاقلية البيضاء وحق الاكثرية السوداء بالمشاركة في حكم البلاد. وفي يوم ٧ كانون الاول/ ديسمبر الحالي أعلن الرئيس دكليرك عن اعضاء مجلس تنفيذي مؤلف من جميع الاعراق والقوى السياسية للادارة والاشراف على الانتخابات التي ستجري يوم ٢٧ نيسان / أبريل القادم. ويتالف المجلس التنفيذي من ممثل واحد لكل من الاحزاب الواحد والعشرين التي وضعت اللمسات الاخيرة للدستور المؤقت للبلاد، الذي يتمتع بالتدخل في كل مرة يعتبر فيها ان الحريات السياسية مهددة. وبموجب الدستور المؤقت تستطيع الاحزاب السياسية للاكثرية السوداء من سكان الجمهورية المشاركة وللمرة الاولى في ادارة شؤون البلاد في مجالات الدفاع والامن الداخلي والاستخبارات والاقتصاد والمال والسياسة الخارجية والادارات المحلية ووضع المرأة الجنوب افريقية وحقوقها..

ومن المقرر ان يبقى الدستور المؤقت ساري المفعول طوال المرحلة الانتقالية التي تمتد على مدى خمس سنوات، ومن المهام الاساسية للبرلمان الذي سينتخب صياغة دستور دائم لجمهورية جنوب افريقيا الديمقراطية. وقد تم ذلك بعدما وافق برلمان الاقلية البيضاء، باغلبية ١٦٠ صوتا في مقابل ١٠٧ أصوات، على مشروع انشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، وذلك يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر الماضي.

ان الدستور المؤقت يطوي، مرة واحدة والى الابد، صفحة العنصرية المبللة بالدماء والدموع والحقد والكراهية، يفتح صفحة جديدة تعيد للانسان انسانيته بما هو انسان بصرف النظر عن لون بشرته. اذ يقر الدستور مبدأ انسان واحد.. صوت واحد، وهذا يعني تولي الغالبية السوداء، التي تمثل ٨٧ ٪ من مجمل سكان جنوب افريقيا المقدر ب ٣٣ مليون نسمة، السلطة عبر صناديق الاقتراع، مع العلم ان الخلافات الداخلية التي اخذت أبعادا انشقاقية بين زعامات السود قد تهدد بتحويل أهداف الصراع من صراع لانهاء التمييز العنصري ونيل الحرية الى صراع على السلطة والزعامة، وذلك ما سعت اليه حكومة بريتوريا العنصرية لضرب النضال التحرري والوطني لشعب جنوب افريقيا، وبالتالي تحجيم دور المؤتمر الوطني الافريقي وخلق الانقسامات في صفوف مؤيديه.

ففي الوقت الذي استطاع المؤتمر الوطني الافريقي ان يكسب ثقة الشعب وتوجيه طاقاته ضد سياسة التمييز العنصري سعت حكومة بريتوريا الى مساندة قبائل "الزولو" التي يتزعمها "غاتشا بوتيليزي" لمواجهة قبائل "الاكزوساس" التي ينتمي اليها مانديلا، وبدأت تمدها بالسلاح لخلق حالة من الحرب الاهلية والقيام بعمليات تخريب تحول دون تحقيق الاستقرار الامني في مناطق السود واشغالهم عن قضيتهم الاساسية الا وهي نيل حقوقهم..

ولكن حكمة الزعيم مانديلا وقادة المؤتمر الوطني الافريقي أدت الى قطع الطريق على مناورات الرئيس دكليرك، الذي حاول عبثا انتزاع حق "الفيتو" للبيض في حكومة الغالبية السوداء التي من المرجح ان يشكلها مانديلا بعد انتخابات نيسان/ ابريل القادم. واذا كان مانديلا يحرص على اشاعة الثقة في وسط الاقلية البيضاء بعدم لجوء حكومته الى سياسة تصفية الحسابات القديمة معها، واحترام حقوقها أسوة بحقوق بقية افراد المجتمع فانه أكد للرئيس دوكليرك "يمكن ان نرسي دعائم قاعدة حكم عادل لا يغمط أي كان حقه، هذا من دون اعطاء البيض حق الفيتو.." الذي لا ولن يجد قبولا من الغالبية السوداء.

وتجلت حكمة المؤتمر الوطني الافريقي أيضا حين أجرى الزعيم مانديلا محادثات مطولة مع رئيس حركة الاقلية البيضاء المتطرفة "جبهة شعب الافريكانير"، حيث تمحورت المحادثات حول ثلاث مسائل أساسية هي:

١- رغبة الاقلية البيضاء في انشاء دولة مستقلة تتزامن مع وصول الغالبية السوداء الى السلطة.

٢- سماع كونستان فيلجون زعيم الحركة المتطرفة برنامج "المؤتمر الوطني الافريقي" مباشرة من مانديلا، في ما يخص اسلوب الحكم، وكيفية مشاركة الجميع في صياغة مستقبل واحد وعلى قدم المساواة بين اناس يوجد بينهم التفاوت في كل شيء، نتيجة لسياسات الانظمة العنصرية التي توالت على الحكم في بريتوريا.

٣- تدارس وتداول السبل الحائلة دون ولوج البلاد في نفق حروب اهلية.

واذا كان مانديلا قدم رؤيته لجنوب افريقيا الديموقراطية، واعرب عن عمله كل ما من شانه الحؤول دون اندلاع حرب اهلية ليس بين السود والبيض فقط، وانما بين البيض والبيض، وبين السود والسود لاسباب سياسية او قبلية وللاثنين معا، ووجد تفهما ما من القائد اليميني المتطرف، فان الطرفين اختلفا في نقطة محورية وهي حق الاقلية البيضاء اقامة دولتها المستقلة، بعد الاقرار بمبدأ حق تقرير المصير، واعداد استفتاء بهذا الخصوص بين البيض. فبينما يرى مانديلا ان مكانة البيض توجد في وسط السود ويرفض فكرة قيام دولة على اساس لوني، او عرقي، او قبلي، أصر فيلجون على مشروع تاسيس دولة خاصة بالبيض بحجة الحفاظ على مصالحهم وعلى نقاوة عرقهم، وللحيلولة دون نشوب

قضايا دولية
قضايا دولية

مواجهة بين البيض والسود لا تخدم مصالح الطرفين.

وكذلك رفض مانديلا مشروع دولة كونفدرالية لقبائل الزولو، ولم ينحصر موقفه في حدود اللاءات الثلاث: لا للفيتو الابيض، ولا لدولة بيضاء، ولا لدولة كونفدرالية للزولو، بل انه توصل مع الرئيس دكليرك والعديد من الاحزاب الاخرى الى اتفاق مبدئي ينص على تقسيم جنوب افريقيا الى تسعة أقاليم تتمتع بسلطة ذاتية لادارة شؤونها العامة، بينما تعود القضايا ذات الابعاد الوطنية والخارجية الى الحكومة المركزية. واضافة الى ذلك، أقرت الغالبية العظمى من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جنوب افريقيا تشكيل سبع لجان مركزية، تتألف كل واحدة من ستة أعضاء يختارون طبقا لكفاءاتهم مع مراعاة عامل تمثيلهم لمكونات المجتمع:

اللجنة الاولى: تتابع عن كثب احوال الحكومات الاقليمية وادارتها الداخلية، ودور سلطاتها التقليدية (القبلية، والروحية).

الثانية: مكلفة بالمسائل المتعلقة بالقانون، والنظام، والامن، مع توليها البت في مستقبل "القوات الوطنية لحفظ السلام". ولا يحق لرئيس الدولة اصدار مرسوم حالة الطوارىء، وحظر التجول من دون استشارتها.

الثالثة: تعنى بموضوع الدفاع الوطني، ومجلس رئاسته وموازنته السنوية.

الرابعة: تراقب مصاريف الدولة العامة، وتتابع اسلوب سير المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة كليا او جزئيا. ويؤخذ رأيها قبل تحديد موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، ولمختلف الحكومات الاقليمية، او توقيع اتفاقيات اقتصادية دولية.

الخامسة: تعني بالشؤون الخارجية، وترسم سياسة وطنية تخدم مصلحة البلاد العليا في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والرياضية.

السادسة: تهتم بدور المرأة، وتعمل باتجاه خلق مناخ اجتماعي، وثقافي ملائم، يساعد المرأة في النهوض بمسؤولياتها في مختلف الحقول، وذلك ضمانا لنجاح عملية التحول الديمقراطي التي تشهدها البلاد.

اللجنة السابعة: تتولى مسؤولية تحديد قواعد واسس نشاطات الاجهزة الاستخبارية على هدى سياسة جنوب افريقيا الديموقراطية الجديدة.

ومن المؤكد ان مصاعب هذا المخاض مرتبطة بذلك الارث الثقيل الذي خلفه النظام العنصري القائم والطويل جدا. اذ ثمة مخاطر كثيرة تهدد باجهاض مسيرة الديمقراطية في جنوب افريقيا تتمثل في:

١ ـ العامل الاقتصادي: نحو ٥٠ في المئة من القوى العاملة في البلاد ترزح تحت نير البطالة، وتترقب بفارغ الصبر عودة الرساميل الدولية، والمؤسسات الاقتصادية، والمساعدات المالية، ذلك بعد رفع العقوبات العالمية التي فرضها المجتمع الدولي على بريتوريا العنصرية منذ عام ١٩٧٤ تاريخ طردها من كل الهيئات الدولية باستثناء مجلس الامن. وعليه، فلا غرابة اذا جاب مانديلا معظم القارات داعيا لمساعدة بلده في معركته الاقتصادية الحاسمة لاحلال السلام، واستتباب الامن، وانطلاق مسيرة الديمقوراطية.

٢ ـ الجيش: يذكر ان ٩٧ في المئة من القوات المسلحة في جنوب افريقيا تتألف من الاقلية البيضاء وبحكم ان الجيش غير راض لتسليم السلطة الى الغالبية السوداء، فان لا احد يراهن على موقفه من حكومة السود التي ستقام في ضوء نتائج الانتخابات.

٣ ـ "جبهة الرفض" في ١٢ تشرين الاول/ أكتوبر الماضي اعلن في مدينة جوهانسبورغ ميلاد" تحالف الحرية" الذي يضم حتى الآن ثلاثة فصائل هي: "حركة المقاومة الافريكانيزية" العنصرية البيضاء بقيادة اوغين تيربلنش. ٢ـ "جبهة شعب افريكانيز" اليمينية المتطرفة برئاسة قائد هيئة اركان قوات جنوب افريقيا السابق الجنرال كونستان فيلجون الذي يتمتع لغاية الآن بنفوذ واسع داخل المؤسسة العسكرية. ٣ ـ حركة "اينكاثا" برئاسة زعيم قبائل الزولو منغوستو بوتليزي.

وهكذا، نرى ان المشاكل التي سيواجهها النظام الجديد القادم في جنوب افريقيا ليست قليلة وخطرها مازال يخيم على مستقبل البلاد وخاصة اذا علمنا ان ٦٨ شخصا قد قتلوا في عطلة عيد الميلاد، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل سيتمكن شعب جنوب افريقيا، المعذب طوال ثلاثة قرون، من الاستفادة من هذه الفرصة وينقل تجربته الجديدة الى حيز الواقع ام ستأخذ المصالح الضيقة لرموز الطبقة السياسية دورها في افشال هذه التجربة التي ستكون مدرسة جديدة بالاعتبار لجميع الانظمة العنصرية الارهابية وخاصة للكيان الصهيوني العنصري الذي كان حليفا دائما لعنصريي جنوب افريقيا ■

اقتصاد

السياسة الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية

مقدمة:

الجانب الاقتصادي، في الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي، يشكل ثغرة كبيرة. وبقائها دون معالجة، يعني تفاقمها وازدياد تأثيرها على استقلالية القرار الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وبما ان السياسة، هي اقتصاد مكثف، ففقدان القرار الاقتصادي، سيؤدي بالضرورة الى تعزيز ارتباط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي.

واستمرار الارتباط ذلك، واحتمال ازدياده بشكل اوسع وأعمق اذا ما عمل وفق التوجهات الواردة في ملاحق الاتفاق رقم ٣ و ٤، سيشكل مخاطرة بنسبة عالية جدا، على هدف الاستقلال السياسي في دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

ولتفادي، تلك الثغرة والمخاطرة، مطلوب من السلطة الوطنية الفلسطينية، اعتماد سياسات اقتصادية كلية وقطاعية والتقيد بها، في عملية التنمية المراد تحقيقها في الفترة الانتقالية.

ومن اجل المساعدة في هذا المجال، أتقدم بهذه الاقتراحات لسياسات اقتصادية علها، الى جانب الافكار والمقترحات الاخرى، تشارك في ايجاد أرضية مناسبة، لوضع سياسات اقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أولا: توجهات ومحاذير للاطار العام

وقع الاتفاق، بما فيه من ثغرات؛ وأصبح معتمدا من قبل كلا الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، وما يعنينا هنا الثغرة الكبيرة في الجانب الاقتصادي منه.

وتوقيع الاتفاق، لا يعني الاستكانة للثغرة الاقتصادية فيه. لأن الاستكانة تلك، تعني اتاحة الفرصة أمام اسرائيل لتنفيذ ما تخطط له في المجال الاقتصادي لتحقيق هدف ابقاء هيمنتها على الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعزيز وتعميق ارتباطه بالاقتصادي لتحقيق هدف ابقاء هيمنتها على الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعزيز وتعميق ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي، كي يكون ذلك عائقا أمام الاستقلال السياسي الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة.

ولهذا، وجب الأمر، التحذير المبكر،... من مغبة القفز عن الواقع، في المبالغة بتعظيم قدراتنا الاقتصادية، والتقليل من القدرات الاقتصادية لاسرائيل.

ومن صيغة الطرح، اننا لا نخاف اسرائيل اقتصاديا، ومن التجاهل للثغرة الاقتصادية في الاتفاق، والتقليل من آثارها السلبية على التحولات الاقتصادية القادمة في بنى وهياكل اقتصادنا الوطني، المطلوب تحقيقها خلال الفترة الانتقالية من قبل السلطة الوطنية.

والقفز عن الواقع، سوف يوقعنا في المحاذير والمخاطر، الناجمة عن اعتماد مؤشرات اقتصادية خاطئة. وهذا ما سيعرض السياسات الاقتصادية، الى عدم التجاوب مع مقومات اقتصادنا الوطني في الاراضي المحتلة ومتطلبات نموه وتطوره. وبالتالي سيعرض عملية التنمية، برمتها الى اخفاقات في تحقيق أهدافها، او قد يدفعها الى نتائج عكسية لما تسعى اليه السلطة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.

ومن أجل المساعدة، في وضع تصور لحجم القوة الاقتصادية الاسرائيلية، التي سنتعامل ونتعاون وننسق معها، أشير الى ان الناتج المحلي الاجمالي لاسرائيل في عام ١٩٩٢ بلغ ٦٦،٥ مليار دولار، وان ميزانيتها المقترحة لعام ١٩٩٤ حددت بمبلغ مقداره ٤٠ مليار دولار، بتخفيض مقداره ٣ مليار دولار عن ميزانية عام ١٩٩٣، وذلك لأخذها اعتبارات العملية السلمية والتخفيضات الممكنة لذلك.

وعلى الرغم، من المخاطرة الكبيرة، التي يشكلها الجانب الاقتصادي للاتفاق، الا انه بالامكان تجنبها، بوضع استراتيجية اقتصادية فلسطينية، واضحة المعالم والسياسات والحدود والأهداف والوسائل، للتعامل مع

الجانب الاقتصادي للاتفاق.

من اجل تحقيق هدفين رئيسيين، اولهما فك ارتباط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، وثانيهما تحقيق القدرة - ولو بحدها الأدنى - في الاعتماد على الذات في تحقيق نسب نمو مقبولة، في فترة زمنية أقصاها السنة الخامسة من الفترة الانتقالية للحكم الذاتي.

وتجنب تلك المخاطرة، يتطلب زيادة وتعميق أسس وروابط التعاون والتنسيق مع البلدان العربية، وليس ذلك من أجل تلبية الحاجة السياسية فقط، بل ولتلبية حاجة اقتصادنا الوطني، من أجل تحقيق هدف اعتماده على نفسه، مع الحفاظ على تمايزنا الاقتصادي.

مع الأخذ بعين الاعتبار، ان مواجهة اهداف اسرائيل في التمدد والهيمنة الاقتصادية في العالم العربي، لا تقع مسؤوليتها فقط على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، بل أيضا على كاهل الدول العربية والشعوب العربية.

ومن الحقائق، ان احتياجات ومتطلبات التنمية ومعالجة الاختلالات في البنى والهياكل الاقتصادية في الاراضي المحتلة، ستكون كبيرة، وعلى شتى المستويات المادية، البشرية التنظيمية، الادارية والتشريعية وغيرها.

ونظرا لضخامة الأعباء، وحساسية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرحلة المقبلة، على السلطة الوطنية استلام زمام ادارة التحول الاقتصادي، وتعزيز القدرة الوطنية في ادارة البنى والهياكل الاقتصادية، وتوسيع وتنمية مصادر الدخل الوطني، وتنمية الموارد الاقتصادية، وفق سياسات وأهداف وآليات تنسجم مع ظروف الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

كما أن أهمية دور السلطة الوطنية في ادارة التحول الاقتصادي المطلوب يتزايد، اذا أخذنا بعين الاعتبار خصائص المرحلة المقبلة، التي تتسارع فيها وتيرة المتغيرات المؤثرة على مجمل القضية الفلسطينية.

ومن المحاذير، التي يفترض أخذها بعين الاعتبار، عدم اللجوء الى التفاؤل في المرحلة الانتقالية، بالاعتماد على رأس المال الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وفي تحقيق الأهداف المشار اليها سابقا ولاحقا، وفي احداث المعالجة المطلوبة للاختلالات في البنى والهياكل الاقتصادية في الارض المحتلة.

وذلك بسبب، أن تنويع مصادر الدخل الوطني وتنمية الموارد الاقتصادية، يتطلب بالدرجة الاولى تنمية القطاعات الانتاجية، بكونها الركائز الأساسية لعملية النمو والتطور، واعطاء الاستثمار فيها أهمية أكبر ونسبة عالية من الاعتمادات المالية المرصودة للتنمية مع التركيز على تنمية قطاع الزراعة والصناعة.

وبما ان تنمية القطاعات الانتاجية، يتطلب رصد اعتمادات مالية كبيرة، وهذه الامكانية غير متوفرة، حتى الآن، لدى القطاع الخاص الفلسطيني، الى جانب ان رأس المال الخاص يسعى الى المردود السريع. ويتجنب الاستثمار طويل الأمد، فان رأس المال الخاص الفلسطيني، لن يتمكن ضمن ظروفه وظروف الاراضي المحتلة من تبوء الدور الريادي في عملية التنمية، ولهذا على السلطة الوطنية دعم القطاع الخاص وتنشيطه كي ياخذ دوره ايضا في عملية التنمية.

كذلك على السلطة الوطنية، تحاشي اقامة المشاريع المشتركة مع اسرائيل التي لها طابع الربط الاقتصادي المشترك والتبعية للاقتصاد الأسرائيلي، وخاصة المشاريع الكبرى في مجال الصناعات الوسيطة وفي مجال شبكات البنى التحتية وخاصة في مجال المياه، والطاقة والاتصالات.

كما انه على السلطة الوطنية، تحاشي الوقوع في فخ المديونية، لأثرها السلبي على عملية التنمية ولما تشكله من أعباء على ميزانية الحكم الذاتي، والاقتصاد الوطني الفلسطيني.

وتجنب الوحدة الجمركية او الانفتاح الجمركي مع اسرائيل، او الوقوع تحت مظلتها الجمركية، لما لذلك، ان حصل، من تأثيرات سلبية، على مستوى أسعار السلع والبضائع في الاراضي المحتلة، ومستوى المعيشة فيها، وحجم وأسعار الواردات والصادرات اليها ومنها. ولما يشكل ايضا، من تأثيرات اعاقية على عملية الاستثمار والتنمية برمتها. وذلك نظرا لارتفاع الفرق في دخل الفرد في الاراضي المحتلة واسرائيل، ونظرا لانتهاج اسرائيل سياسات حمائية لا تتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأراضي المحتلة، ولا تتجاوب مع متطلبات التنمية المطلوب تحقيقها.

بما ان التنمية برمتها، قائمة على قاعدة تنمية القطاعات الاقتصادية، فعلى السلطة الوطنية وضع الخطط والبرامج التنموية المرنة، لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في الاراضي المحتلة، وفق السياسات الاقتصادية الموضوعة مسبقا. على ان تتسم تلك الخطط والبرامج التنموية، بالسمات التالية:

١ - التوجه نحو بلورة السياسات الاقتصادية، واعطائها أهمية كبرى، اكثر من التركيز على تنفيذ المشاريع بصورة عشوائية. على ان تؤمن انسجاما مع الهدف الاقتصادي الرئيسي، المتمثل بفك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الأسرائيلي، عبر تحقيق معدلات من النمو في القطاعات الاقتصادية، وتطوير البيئة الاستثمارية بما يتضمنه ذلك من قوانين وأنظمة وبنى مؤسساتية وأساسية وتحتية لدعم توسيع القاعدة الانتاجية.

٢ - ايلاء أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي للتنمية، ومعالجة الاختلالات الناجمة عن الاحتلال، والأثار السلبية التي قد تنجم عن السير في سياسة فك الارتباط.

٣ - العمل بمنهجية التحديث السنوي للخطط والبرامج، على ضوء النتائج والمتغيرات والظروف المستجدة، من اجل زيادة القدرة على تطويع تلك الظروف والمتغيرات، لتساهم في اختزال زمن تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية التنموية.

٤ - تأمين التوافق والانسجام، بين الخطط والبرامج، والعمل على تنفيذها بأقل تكلفة ممكنة، من خلال الاعداد المسبق للتوجهات والآليات الكفيلة بتحقيق الاهداف، والعمل على احتواء المشاريع ضمن السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لتصبح جزءا منها وليس بديلا عنها.

وتبقى هناك أيضا مهام كبرى، يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية، التركيز والنهوض بها، على وجه السرعة وهي تقع في نطاق ثلاثة مجالات:

١ - بناء المؤسسات الوطنية، على أسس ديمقراطية وعلمية، تعتمد المواصفات والمقاييس عالية الكفاءة في مجالات، تنظيمها وادارتها وتامين الاحتياجات الاخرى. وايضا في مجال تطوير العنصر البشري واختياره على ضوء الكفاءة والقدرة. وتعتمد نظاما للرقابة متطورا، يتمتع باستقلالية كبيرة، يضمن المراقبة الدقيقة وفرض العقوبات او اقتراحها، ليس فقط لكل من يتجاوز حدود المصلحة العامة والقيم السائدة في مجتمعنا، بل أيضا كل من يثبت فشله في تأمين الاداء الحسن في عمله.

٢ - وضع أسس سياسات التعاون والتنسيق مع البلدان العربية ومتطلبات تنفيذها وعلى شتى الاصعدة، تؤكد على البعد العربي للقضية الفلسطينية وتعزز ارتباط الشعب الفلسطيني بأهداف وطموحات الأمة العربية.

٣ - وضع مفهوم ذاتي فلسطيني للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، وتحديد آليات مناسبة تنسجم مع أهدافه، تؤمن الأداء الحسن وعلى شتى الاصعدة وفي شتى المجالات، وتضمن المراجعة المستمرة لفاعلية عناصر آليته وأدوات تنفيذه.

ثانيا: السياسات الاقتصادية

في نطاق السياسات الاقتصادية، يجب اتباع نموذج متوازن، من حيث التشخيص والتحليل والتقييم، لاحتساب المؤشرات الاقتصادية، لسنوات فترة الحكم الذاتي، استنادا الى الاهداف والمبادىء التالية:

أولا: الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من ضمنها:

١ - توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية، القادرة على زيادة الناتج المحلي الأجمالي، وتوليد الدخل وفرص العمل، والمنسجمة مع احتياجات الاراضي المحتلة، بحيث يحقق معدل نمو وسطي في الناتج المحلي الاجمالي مقداره ٦ ٪ سنويا.

٢ - معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، من خلال تأمين التوافق والانسجام بين البرامج التنموية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق تنمية متناسقة للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

٣ - اقامة المؤسسات المالية المستقلة، وخاصة انشاء بنك مركزي فلسطيني لأهميته على المستوى المالي والنقدي والسياسي، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي من خلال تحقيق الاهداف التالية:

- تخفيض العجز الحاصل بين الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الكلي، من السنوات الاولى للمرحلة الانتقالية.

- المحافظة على استقرار الاسعار بحدود نسبة لا تتجاوز ٣٪ الى ٤٪.

- وضع نظام ضريبي مشجع، مع الغاء الضرائب المجحفة التي وضعها الاحتلال، وتخفيض قيمة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

- تحاشي اللجوء الى الديون الخارجية.

٤ - انشاء بنى تحتية مستقلة عن اسرائيل. وخاصة في مجالات المياه، والطاقة، والاتصالات والمواصلات.

٥ - توجيه النشاط الاقتصادي، لتقليص الفوارق بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية.

٦ - العناية بالفئات الاجتماعية الأقل حظا في النشاط الاقتصادي والأقل استفادة من الخدمات الاجتماعية، لتوفير الحد الادنى من الحياة الكريمة.

٧ - تأمين الظروف الملائمة، لاعداد العنصر البشري، القادر على العمل المنتج، وتأمين الشروط المؤاتية لاستثمار امكاناته وقدراته، باعتباره الركيزة الاساسية في عملية التنمية.

٨ - خفض معدل البطالة الى الحدود الدنيا الممكنة حتى نهاية السنة الاخيرة من المرحلة الانتقالية، على ان يكون حدها الاقصى بحدود ١٠٪ اذا ما اخذنا بعين الاعتبار عودة اللاجئين الى الضفة والقطاع.

٩ - تجنب اقامة المشاريع المشتركة وخاصة الكبيرة منها مع اسرائيل، ومنها الصناعات الوسيطة المشتركة، لأسباب منها حاجتها الى مساحات كبيرة من الارض لاقامتها، وانخفاض فائض القيمة المكون من عملية انتاجها، ولكونها تشكل مصادر للتلوث البيئي، ولكون السوق المحلي لا يشكل دافعا ربحيا، بل السوق الخارجي، وهذا ما يحتاج الى قدرة تنافسية وتسويقية وادارية عالية، مما سيمكن اسرائيل من التحكم بها.

ومن هذه المشاريع المشتركة المنصوص عليها في الملحق رقم ٣، مشاريع الطاقة المشتركة، مركب صناعي بتروكيميائي، شبكة مياه، اتصالات ومواصلات مشتركة. الصناعات الغذائية والادوية والبنوك وتحلية المياه وغيرها.

١٠ - رفع وتحسين مستويات الخدمات التعليمية والصحية والاسكانية والخدمات الاجتماعية. مع اعطاء قطاع الاسكان الاهمية لتأمين تغطية النقص في الوحدات السكنية.

ثانيا: المبادىء الاساسية

على السياسات الاقتصادية، ان تنطلق من المبادىء العامة، والتي أهمها:

١ - نقل الاقتصاد الوطني الفلسطيني، خلال

اقتصاد
اقتصاد

المرحلة الانتقالية، من حالة الارتباط الراهنة بالاقتصاد الاسرائيلي الى حالة الاعتماد على الذات، على ان يتم تحقيق ذلك، قبل نهاية السنة الخامسة من الفترة الانتقالية. حتى يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من ان يكون عاملا دافعا للاستقلال السياسي وليس عاملا معيقا له.

٢ - التركيز على تنمية القطاعات الانتاجية، بكونها الركائز الاساسية لعملية النمو والتطور، واعطاء الاستثمار فيها اهمية كبيرة ونسبة عالية من الاعتمادات المالية المرصودة للاستثمار مع التركيز على تنمية قطاع الزراعة والصناعة.

٣ - قيام السلطة الوطنية للحكم الذاتي بدور تنظيمي ورقابي متطور قادر على متابعة المستجدات المتلاحقة، وزيادة دورها الانتاجي في المرحلة الانتقالية، مع تفعيل الدور الاستثماري للقطاع الخاص في عملية التنمية وخاصة في المجالات الانتاجية.

٤ - تنمية الموارد والثروات الطبيعية وخاصة في مجالات المياه والطاقة من خلال تحديد وتنمية مصادر المياه والطاقة وتوجيه المتوفر منها نحو الاستخدام الافضل، ضمن خطة وطنية للمياه والطاقة، في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعزل عن مصادر الطاقة الاسرائيلية وهذا ممكن وسهل التحقيق.

٥ - العمل على تحقيق التوازن والتناسق بين عملية تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية من خلال انتهاج سياسة محددة في المجالات التربوية والتعليمية والمهنية وفق احتياجات تنمية القطاعات الاقتصادية.

٦ - العمل على تنمية قطاع تصديري ذي قدرة تنافسية عالية، من خلال التقيد في عملية الانتاج بالمواصفات والمقاييس العالية الكفاءة ومن خلال تطوير الخدمات المساندة وايجاد التشريعات والحوافز التصديرية المشجعة.

٧ - عدم تخصيص نسب عالية، من الاعتمادات المالية المرصودة للتنمية، للاستثمار في البنى التحتية، والاكتفاء في المرحلة الانتقالية بتحقيق الاحتياجات دون التوسع المبالغ فيها، وذلك من اجل تحاشي استنزاف الاموال في البنى التحتية التي يشكل مردودها بعيد الامد ومنخفض القيمة.

٨ - زيادة فرص العمل الجديدة وخاصة في القطاعات الانتاجية وفق البرامج التنموية للقطاعات الاقتصادية، من اجل المساهمة في تخفيض معدلات البطالة تدريجيا ووصولا الى المستويات المقبولة التي لا تعيق عملية التنمية، وذلك من خلال التدريب واعادة التاهيل المهني وتمويل مشاريع انتاجية لذوي الدخل المحدود وتشجيع اقامة التعاونيات والصناعات ذات الكثافة العمالية.

٩ - العمل على خلق القدرة الوطنية، في مجال العلوم والتقنية والمعلومات، من خلال انتهاج سياسة تحدد على ضوء متطلبات وخصائص الاقتصاد الفلسطيني وتطوره عبر اقامة الصناعات المتوسطة والصغيرة ذات الكثافة التقنية وربطها بشبكة من مراكز الابحاث والتطوير والمعلومات.

ثالثا : السياسات القطاعية

ان معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتوسيع وتنويع قاعدته الانتاجية، من اجل تحقيق معدل النمو المطلوب، قائم على السياسات القطاعية والتوازن فيما بينها، وعلى قدرة تلك السياسات في تخطي العراقيل ومعالجة الاختلالات القطاعية وصولا الى رفع معدلات النمو في القطاعات المختلفة.

من اجل ما سبق، لا بد من الاشارة الى السياسات القطاعية، التي من المفروض ان تتناولها السلطة الوطنية للحكم الذاتي بجدية وأهمية كبرى.

١ - السياسة المالية والنقدية

على السياسة المالية والنقدية في المرحلة الانتقالية ومنذ بدايتها العمل على :

١ - دعم انشاء قطاع مالي متطور، من خلال انشاء بنك مركزي فلسطيني، وشبكة من البنوك الخاصة المتعددة الاغراض، ومؤسسة لتامين الودائع.

٢ - المحافظة على الاستقرار النقدي، بما يكفل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

٣ - تأمين التمويل الملائم للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال التحكم في نمو عرض النقد، وتعزيز امكانية توفر الاحتياط من العملات الاجنبية، وتحرير اسعار الفائدة.

٤ - وضع قانون البنوك، بما يكفل رقابة البنك المركزي الفلسطيني على المؤسسات المصرفية والشركات المالية وتخفيض مراقبة النقد، وتشجيع الادخار وتيسير القروض الانمائية.

٥ - ضبط النفقات وزيادة الايرادات واسترداد كلف الخدمات العامة مع مراعاة ذوي الدخل المحدود.

٦ - وضع نظام ضريبي مشجع مع تحديد قاعدة للجباية الضريبية ذي كفاءة عالية.

٢ - السياسة الاجتماعية

على السلطة الوطنية للحكم الذاتي، ان تحدد مجالات واهداف سياستها الاجتماعية، من اجل دعم تحقيق الاهداف التنموية الاقتصادية للفترة الانتقالية.

وعلى تلك السياسة الاجتماعية ان تسعى الى :

١ - تخفيض التفاوت الانمائي بين الفئات الاجتماعية، من خلال تحقيق التوازن بين الموارد والسكان، وتوجيه الخدمات الاجتماعية والدعم الرسمي للفئات الاقل دخلا واستفادة من تلك الخدمات وخاصة المحتاجين ومن هم دون خط الفقر، عبر التحكم في سياسة الدعم ومجالاتها.

اقتصاد
اقتصاد

٢ - تطوير سياسة للتشغيل بما يكفل التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والتوسع في اقامة مراكز التدريب المهني واعادة التاهيل وتامين فرص العمل للعاطلين عن العمل، وتنظيم تدفق العمالة الوافدة في نطاق البرامج الانمائية للقطاعات اقتصادية.

٣ - تطوير التعليم في مرحله المختلفة، ورفع مستوى المناهج التعليمية وكفاءة الكادر التعليمي، وتنظيم مخرجات النظام التعليمي.

٤ - تأمين الخدمات الاجتماعية للسكان ورفع مستواها.

٥ - تأمين السكان، من خلال تنمية قطاع الاسكان لتوفير الوحدات السكنية لسد العجز الحاصل في هذا المجال.

٦ - تأهيل وتدريب واعادة تكوين للمعاقين والسجناء من خلال، التوسع في مرا. التدريب المهني، وتامين الدعم لهذه الفئة الاجتماعية ن خلال دعمها في مجال انشاء المشاريع الصغيرة.

٧ - رفع مستوى السلامة الصحية،المهنية والبيئية.

٨ - دعم الجمعيات الخيرية وتشجيع اقامة الجمعيات التعاونية في مجال الخدمات.

٩ - دعم البرامج الانمائية المخصصة للاسرة والطفولة، والاهتمام بثقافة وتعليم الطف.

٣ - السياسة الاستثمارية

التوسع في القاعدة الانتاجية، يعض على السلطة الوطنية، وضع سياسة استثمارية، تهدف الى توفير البيئة الاستثمارية المناسبة من اجل زيادة الانتاج الوطني ورفع حجم التصدير وترشيد الاستيراد، وذلك ن خلال:

١ - تامين وتوفير المعلومات الاستثمارية لشتى القطاعات، من خلال اقامة مراكز الاحصاء والملاحظة القطاعية وبنك للمعلومات.

٢ - تسهيل اجراءات الترخيص والتسجيل الاستثماري.

٣ - وضع القوانين واللوائح التنفيمية المشجعة للاستثمار المحلي والاجنبي.

٤ - تامين الخدمات المساندة لاستثمار، ورفع مستواها الكمي والنوعي.

٥ - تشجيع الاعتماد على مصادر التمويل غير الانمائي، وتسهيل الحصول عليه، وتشجيع المؤسسات المالية على توفير التمويل اللازم للاغراض الاستثمارية وخاصة الانتاجية منها.

٦ - تامين الحوافز الضريبية، في النظام الضريبي المطلوب اعداده، للاستثمار وخاصة لانتاجي منه، وللتصدير، ولمعالجة التفاوت الانمائي بير الاقاليم، ورفع مستوى كفاءة الجباية، وربط الحوافز الضريبية لقطاع الصناعة التحويلية مباشرة بعملية الاستثماروالتصدير.

٧ - تقليص تدخل سلطة الحكم لذاتي، في السياسة التسعيرية، مع اصدار التشريعات التي تمنع الاحتكار وتحمي المستهلك.

٨ - اصدار اللوائح التنظيمية الفارضة. للتقيد بالمواصفات والمقاييس ذي الكفاءة العالية، لرفع مستوى جودة السلع والخدمات، بما يزيد من قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية.

٩ - العمل على تطوير القدرات المحلية المتخصصة في المجالات الادارية والفنية والتقنية، وفي مجال الصيانة لاهميتها على المستوى الانتاجي والزمني والتطوير التقني.

١٠ - العمل على استغلال الموارد المحلية والاستفادة منها، وتامين اللوائح الحمائية للانتاج الوطني.

١١ - دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي، لاخذ دوره الهام في عملية الاعمار والتنمية، وتامين الحوافز الاستثمارية له.

١٢ - تنظيم ودعم وتشجيع عمليات التسويق للانتاج المحلي وتامين التمويل اللازم لذلك.

٤ - سياسة البنى التحتية

المطلوب في سياسة السلطة الوطنية للحكم الذاتي، خلال المرحلة الانتقالية، في مجال البنى التحتية ان تسعى الى:

١ - المحافظة على مرافق البنى التحتية المتوفرة واعمارها وزيادة كفاءتها، واقامة بنى جديدة، وفق الاحتياجات التي يحددها هدف فك الارتباط عن الاقتصاد الاسرائيلي.

٢ - اقامة شبكات بنى تحتية مستقلة عن الشبكات الاسرائيلية، وخاصة في مجال المياه، الطاقة، الاتصالات، والمواصلات، مع زيادة الموارد المائية وتنظيم استعمالاتها ورفع كفاءة الشبكة المائية.

٣ - اقامة البنى التحتية المساندة للقطاعات الاستثمارية، ورفع وتوسيع المتوفر منها.

٤ - رفع مستوى الكفاءة الادارية والتنظيمية للمؤسسات العامة، من خلال التطوير والترشيد في الاستخدام للامكانات والقدرات المادية والبشرية في ضوء الحاجة والكفاءة ووضع نظام حوافز مشجع لذلك.

٥ - تحسين وزيادة المستويات العلمية والتقنية والمهنية لخلق الارضية المناسبة لعملية تطويع التقنية، للاستخدامات المحلية وفق احتياجات برامج التنمية القطاعية، عبر اقامة مراكز الابحاث والتطوير والاحصاء، وانشاء مراكز التعليم التطبيقي والتدريب المهني، من اجل تزويد النشاطات الاقتصادية بالقوى العاملة الماهرة.

٦ - دعم وتشجيع القطاع الخاص لأخذ دوره في مجال تنفيذ وادارة وتشغيل وصيانة واصلاح البنى التحتية.

٧ - دعم الشركات المقاولة والاستشارية الهندسية الوطنية لزيادة قدرتها التنافسية، مع اعطائها الاولوية في تنفيذ المشاريع ■

تتمة رأينا

الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا اولا. ان هذا الاقرار يعلن عن تراجع استراتيجي بالنسبة لمفهوم الصهيونية ولاطماعها وتطلعاتها نحو بناء اسرائيل كبرى.. ولكن علينا ان ندرك وبحذر ان هذا التراجع لم يات لاننا حققنا تقدما استراتيجيا او نصرا على العدو، وانما هو تراجع خطوة الى الخلف من اجل خطوتين الى الامام على حساب مستقبل وجودنا وكياننا المستقل، اذا لم يكن اداؤنا الوطني الثوري على مستوى التحدي الحضاري الذي يشكله الوجود الصهيوني.. هذا ما تحمله نصوص اتفاق اعلان المبادىء في احشائها.. وهذا ما يدفعنا للحذر والتحذير من نوايا العدو الصهيوني الماكر الغادر، خاصة ونحن نعيش اجواء المراوغة والمماطلة التي تسود اجواء المفاوضات، سواء ما جرى في طابا والعريش او في اوسلو وفرساي والقاهرة..

ان منطق الاستعداد الدائم لمواجهة الصعاب يجعلنا دائما في موقع الذي يرفض التشاؤم.. ويرفض الاستكانة لحالات اليأس والاحباط.. ولكننا وبنفس الدرجة نرفض التفاؤل الخادع والافراط في رسم التمنيات والاحلام وكانها حقائق سيقدمها عدونا التزاما بعهود يرددها او وعود يطلقها. لقد نكث العهد والوعد في اول جولة يوم تجاوز الحد الاقصى لتوقيع اتفاقية الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا الذي صادف يوم ١٣/١٢/١٩٩٣.. كما انه نكث الوعد والعهد بلقاء القمة الذي كان مقررا بعد عشرة ايام من لقاء الاخ ابو عمار برئيس الوزراء رابين. وها هي جولات المفاوضات المكوكية تنتقل من عاصمة الى عاصمة.. تدور حول نصوص لا تحتاج لاكثر من ساعة صدق لاقرارها لو حسنت النوايا.. فالانسحاب يعني الانسحاب ولا حاجة الى اللف والدوران حول التسميات لتحويلها الى اعادة انتشار بتطويقها بسياج الامن الذي يحول، في عقل الصهاينة، بين المرء وزوجه.

لقد تعاملت حركتنا مع هذا الاتفاق كامر واقع بعد ان تكرس اعتراف الحكومة الاسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، انطلاقا من ان هذا الاعتراف سيكون مدخلا الى تعامل يحمل معنى الندية، كما بدا الامر واضحا في ساحة البيت الابيض. وان هذا الاعتراف سيؤدي الى تجاوز الثغرات والتناقضات الكثيرة في نصوص اعلان المبادىء، بما يقرب وجهات النظر المنطلقة الى تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

لقد كانت معارك التفاوض التي خاضتها وفودنا سواء في طابا والعريش او في اوسلو وفرساي والقاهرة، معارك اقسى من معارك السلاح.. واقسى من معارك المواجهة المباشرة بين السجين وسجانيه.. كانت معارك التمسك بالحقوق.. وبمواقع الخطى التي ترسم درب العودة الى الوطن الحر المستقل، في وقت كان العدو الصهيوني يضع عقبة امام كل خطوة وعقبة خلفها في محاولة منه لاقتناص تنازل او سد طريق امام تقدم ايجابي، بما يعطي الانطباع الصادق بان المفاوض الاسرائيلي ومن يوجهه في عملية التفاوض ليس جادا في الوصول الى اتفاق.. وليس ملتزما بالجدول الزمني الذي نص عليه اتفاق اعلان المبادىء. ويبدو واضحا انه يحاول ان يلعب من جديد لعبة التناقضات على الساحة العربية. فهو يحول اولوياته الان باتجاه المسار السوري بعد ان اعلن عن الاتصالات السرية بينهما، وفي انتظار لقاء الرئيس كلينتون مع الرئيس الاسد يعتقد رابين ان ذلك سيشكل ضغطا على المفاوض الفلسطيني وعلى القيادة الفلسطينية. كما حاول من قبل الدسيسة بين الاردن والمنظمة تحت عنوان رغبة الاردن في عدم سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية على نقاط العبور على الجسور الى منطقة اريحا. الامر الذي كذبه الملك حسين شخصيا في لقائه الاخير مع الاخ ابو عمار في عمان.

لقد بلغ التزوير الاسرائيلي اثناء المحادثات الاخيرة ان صاغ الوفد الاسرائيلي ورقة وتم نشرها تحت عنوان مسودة اتفاق باعتبارها صيغة وافق عليها الوفد الفلسطيني.. وقد تم كشف هذا التزوير امام الاخوة المصريين المسؤولين الذين بذلوا جهدا طيبا في مساندة منطق الالتزام الذي كان بيريز يحاول الهروب منه..

ويحاول الصهاينة بان يوهموا ان الوفد الفلسطيني موافق على المسودة المنشورة وان مسؤولية التعطيل تقع على عاتق الاخ ابو عمار.. ولقد رفض وفدنا هذه المناورة المكشوفة وارسل الصيغة الاصلية مع التعديلات المطلوبة عليها من قبل اللجنة التنفيذية لتكون هي الاساس.

لقد تجاهلت المسودة الاسرائيلية مفهوم الانسحاب من منطقة اريحا، وحاولت تحت شعار توسيع المساحة الى اضافة مواقع منعزلة، ترتبط بمدينة اريحا بممرات لا تزيد مساحتها الكلية عن ستين كيلومترا مربعا، وهو ما يعني اعادة انتشار للجيش الاسرائيلي ولا يعني انسحابا باي

حال من الاحوال.. كما نص اتفاق اعلان المبادىء المجحف.

اضافة الى ذلك.. فان عزل منطقة اريحا عن النهر والحدود مع الاردن وما يرافق ذلك من اصرار على عدم وجود دولي على المعابر، كما نصت الاتفاقية يوحي وكان محاولة استقدام قوات الثورة الفلسطينية تحت عنوان الشرطة وقوات الامن الى هذا الجيتو، انما هو عملية تطويق وحصار لهذه القوات التي جسدت معنى الثورة وحملت اسم جيش التحرير الوطني الفلسطيني.. وكانت ببسالتها وصلابتها وصمودها، رغم التشتت، عنوان العطاء الفلسطيني الدافق والتضحية العظيمة في سبيل الوطن الحر المستقل.

واضافة الى ذلك الموقف من منطقة اريحا ومن الاصرار على الاشراف الكامل على الممرات، بحيث تنتفي روح السلطة الوطنية والحرية عن قطاع غزة ومنطقة اريحا، وبحيث تهدر الكرامة الوطنية تحت شعار الامن الاسرائيلي، فقد اصر الاسرائيليون على اقتطاع مساحات من الاراضي الفلسطينية المحيطة بالمستوطنات في قطاع غزة وذلك بهدف توصيلها كوحدة ترابية واحدة يسهل الحفاظ على امنها على حد ادعاءاتهم. ففي الوقت الذي لا تزيد المساحة التي تضمها المستوطنات عن عشرة كيلومترات يريدون اقتطاع مساحة ٤٦ كم٢.. وهم بذلك يستولون على اراضي لم تكن مصادرة قبل الاتفاق على اعلان المبادىء، ناهيك على ان الاقرار بهذا المبدأ التعسفي اذا ما طبق على الضفة الغربية فان القرى والمدن الفلسطينية ستصبح مجرد ثقوب في الجسد الفلسطيني الممزق..

لقد رفضت اللجنة التنفيذية والوفد المفاوض هذه العروض الاسرائيلية المخالفة لنصوص الاتفاق رغم ما فيها من اجحاف، ولروحه التي لم يحاول الصهاينة الاقتراب منها بشكل صادق للحظة واحدة منذ التوقيع على الاتفاق..

ان مواجهة هذا الموقف الصهيوني المتعنت والمراوغ، والذي يحاول الاصطياد في مياه يظنها عكرة، سواء في الساحة الفلسطينية او العربية، تفرض علينا اطلاع العالم بأسره على حقيقة ما جرى ويجري.

واجبنا يقتضي اطلاع شعبنا بصدق واخلاص على حقيقة الموقف الصهيوني المراوغ وعدم الاغراق في نشر الاحلام والتمنيات وكانها حقائق قادمة لا محالة من خلال اتفاق اعلان المبادىء.. ولكن يجدر التاكيد ان هذه الاهداف الوطنية والامنيات والاحلام قادمة لا محالة عبر التمسك بكل ما يحتويه اتفاق اعلان المبادىء من ايجابيات. وبدعم ذلك بالاداء الفلسطيني العبقري الرائع على ساحة النضال بكل اشكاله.. فنحن القادرون على رص صفوف شعبنا وتجسيد وحدتنا الوطنية في مواجهة الغطرسة الصهيونية وعدوان المستوطنين. ونحن القادرون على تعزيز العلاقة مع كل القوى في ساحتنا العربية بحيث نحول دون استفراد العدو الصهيوني من جديد بنا وباخواننا في الدول العربية كل على حدة وحسب مزاجه وما يخدم مصلحته.

ان الشروط المجحفة التي فرضت علينا منذ مؤتمر مدريد اقتضت تقسيم المسار الفلسطيني الى مرحلتين.. الاولى انتقالية تمتد بما لا يزيد عن خمس سنوات، وتكون مفاوضات المرحلة في اسرع وقت ممكن، وبما لا يزيد عن مطلع العام الثالث. ان هذا يعني ان المسار الفلسطيني مهما اسرع في اتجاه الحل النهائي، يكون متاخرا عن المسارات العربية الاخرى في الاردن وسوريا ولبنان، حيث الحل هنالك نهائيا.. وتطبيق القرار ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥.. تطبيقا مباشرا دون مماطلة او تسويف.

ومن هنا فان الاستعجال الفلسطيني ليس خرقا للتنسيق وانما هو بحاجة الى مزيد من التنسيق والدعم من الاخوة العرب خاصة من الاردن وسوريا ولبنان. ونحن لا نرى ان التقدم على اي مسار يؤدي الى تحرير اية ارض عربية الا دعما للمسار الفلسطيني، حيث ان الالتزام بالحل النهائي هو التزام بالسلام الشامل.. والدائم والعادل. وهذا هو جوهر التنسيق الفلسطيني العربي الذي نتمسك به، ونحن ايضا نرى ونؤكد ان الامن والاستقرار والسلام في هذه المنطقة لا يمكن ان يتحقق بدون تحقيق شعبنا الفلسطيني لاهدافه وحقوقه الشرعية غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ان عام ١٩٩٣، عام الاجماع العالمي على الاعتراف بوجود وبحقوق الشعب الفلسطيني، عام التراجع الصهيوني عن اوهامه التوسعية، يفتح الباب امام عام جديد.. عام التقدم الفلسطيني، رغم كل العقبات والصعاب، عام الانجاز الوطني واقامة السلطة الوطنية المستقلة، الخطوة الاولى على طريق الدولة الفلسطينية المستقلة طريق الحرية الشاملة والاستقلال الوطني الكامل والعدالة الانسانية الراسخة.

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الاخيرة

مساء الوطن مساء الحرية

جمرة الروح التي اضاءت يا فتح، هي المطالبة الآن أن تشع اكثر في كل الاجساد التي تحب الوطن.. كان حضورك فينا أفعال رجولة وتاريخا حيا لزمن الفدائيين الذي اشرق في ربى الوطن والارواح.. فاضاءت فتح مكانها في الزوايا وحنايا القلوب، في الشعار الذي صار له طعم النشيد في المعركة، في الصمود، في أن لا يترك عدوك يمر والسلام، بل ان تمر انت، وتجابه أنت، وتحول ما يعتقد ان مكسب الى خسارات دامية.. وتشهد المرحلة وتشهد الانتفاضة، وترى الحكاية التي نعرف كل التفاصيل..

ويا فتح عيدنا عودتنا

(٢)

كيف نحول ما هو سيء الى حسن؟

كيف نبدأ المحاولة بالممارسة، والانغماس في الفعل الواعي؟ هما سؤال المرحلة، وهما المعيار الذي لا بد ان نجتازه، لنوفر للتفاصيل طعم الوطن، ولتمضي الخطوة الى عمقها..

تلك خطوة، والدولة المستقلة معيار..

ولكل الاشياء والمواقف والممارسات ابعاد لا بد ان نعرف معانيها، فالديمقراطية الآن ليست خيارا، انها فعل وجود..

والتمسك في بتفاصيل السيادة في المعبر والحد من الاشياء الاخرى، يمثل ذلك الاندفاع في الحياة واتصالا بالمنهج الذي يرى الواقع فيسعى الى تغييره، ولا يندهش أمام الواقع السيء، بل يجتهد في تغييره الى الاحسن والاجمل...

ومن يدقق في تفاصيل المعركة القائمة، سيرى موقعه متقدما الى صفوف الفعل لتغير السيء الى حسن، وسيندفع عملا وحياة، الى بناء وطن يليق ببعض احلامنا الكبرى، أو على الاقل يفتح دربا واسعا وامينا للوصول لها.

(٣)

مساء الوطن بل قل مساء الحرية، فهما تفاصيل وردة واحدة...

صباح الوطن، في هذه اللحظة فلنعلق حزننا الثقيل على أي جذع نرى، ولنتقدم منا الصفوف، تصنع شكل وردتها الابهى..

فلن يخفينا لحظة الفعل، ظل لغزو كان.. ولن تمنعنا أية اسوار على ان نمضي بالشوط الاكثر اثارة الى منتهاه..

لمسائنا في الوطن، خطوات لا بد ان تحسب جيدا، وأفعال لا بد ان تقيم جيداً.

ولصباح الوطن، هذا الذي أعطينا واجبنا، شروط القدرة على الانتماء الاصيل والحضور الكبير

(٤)

من التراث:

قال عمر (رضى الله عنه) لاصحابه: دلوني على رجل أستعمله، قالوا وما شرطك فيه؟قال: اذا كان في القوم وليس أميرهم كان كأنه أميرهم، وان كان أميرهم كأنه رجل منهم.

(٥)

من ينتمي الى مثل شعب كشعبنا، له كل هذه القدرة على الفعل والحضور، لا يجوز ان يقول: يا وحدنا..

ألف تحية الى تلك الايادي التي لا تزال في فعل الانتفاضة، يتواصلون ويصنعون جوهر الحقيقة، المستمرة والمتألقة حتى اقامة الدولة المستقلة..

ألف تحية لجرح أخضر لا يكف عن النشيد.

والمجد لروحه.. فانه اليوم في عرس الشهيد،

وفي الخطوة الاعمق لضوء وطن الحرية والاستقلال.

ـ الاتصالات والمراسلات ـ

البريد الخاص ـ 1080 ص.ب .18 تونس ـ الجمهورية التونسية ـ فاكسميل : 884122